وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة—غليزان–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

آليات تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من إعداد الطالبين:

- خديدي وليد
- مكناسي العيد

تحت إشراف :

د. يبو كريم

لجنة التقييم (أو المناقشة)

لكحل محمد	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة—غليزان–	رئيس اللجنة
يبو كريم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة—غليزان–	مشرفا و مقررا
مبرك براهيم	أستاذ محاضر "ب"	جامعة—غليزان–	مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

الشكر والتقدير

الحمد الله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة أحمد زبانة بغليزان ممثلة بمعهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير على دعمهم الدائم.

ووافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل " **يبو كريم** " المشرف على المذكرة ، الذي فتح لي أفاقا واسعة في البحث العلمي، وإقتديت بخلقه الكريم ونهجه السليم وجزاه الله عني خير الجزاء وأطال في عمره.

وإلى جميع عمال وأساتذة الكلية.

الإهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من حملتني وهن على وهن وضعتني وهن على وهن وسهرت الليالي وقضت من أجل تربيتي وتعليمي إلى رمز المحبة والحنان إلى التي لم تبخل علي يوما بنصيحة أو دعوى صالحة إلى ريحانة حياتي وبمجدها أهدي لها هذا العمل المتواضع متمنية لها دوام الصحة إلى الصدر الحنون أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من ربطه الله برضاه وسخطه والذي كافح وناضل في سبيل تربيتي والوصول بي إلى ما أنا عليه الآن، أبي العزيز أهدي له هذا العمل وأنا أرجو الله أن يطيل في عمره ودوام صحته.

إلى الأستاذ الفاضل " **يبو كريم** " إلى جل الأصدقاء.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والابداع إلى من جمع بين سعادتي وحزني إلى من أتمنى أن تبقى صورهم راسخة في ذهن.

وليد، العيد

الملخص

الهدف الأساسي من الدراسة هو الوقوف عند توجهات الدبلوماسية الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال إبراز أهمية الدبلوماسية الإقتصادية كأحد أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، في دعم عملية التنمية الإقتصادية الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل الجهاز الدبلوماسي لتعزيز دور الجزائر في مختلف الأسواق العالمية ومنظمة التجارة العالمية، كأحد أهم الخيارات الإستراتيجية في سياسة الجزائر الخارجية .

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية الاقتصادية ; القوة الناعمة ; مصالح استراتيجية .

Résumé

The main objective of the study is to identify the trends of Algerian diplomacy to attract foreign direct investments, by highlighting the importance of economic diplomacy as one of the priorities of Algerian foreign policy, in supporting the process of National Economic Development and enhancing the competitiveness of the national economy. The study found the need to activate the diplomatic apparatus to enhance the role of Algeria in various global markets and the World Trade Organization, as one of the most important strategic options in Algeria's foreign policy.

Keywords: economic diplomacy; soft power; strategic interests.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الاهداء

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفصل الأول : المقدمة العامة.

1. تمهيد 2

2. الاشكالية:..... 2

3. التساؤلات الفرعية: 3

4. فرضيات الدراسة:..... 3

5. الأهداف: 3

6. الاطار المنهجي للدراسة: 4

7. المنهج الوصفي التحليلي: 4

8. الصعوبات الدراسة: 4

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد: 6

2. مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية. 6

1.2. مفهوم :الدبلوماسية. 6

2.2. ماهية الدبلوماسية الاقتصادية. 8

3.2. مستويات الدبلوماسية الاقتصادية. 10

4.2. نماذج وأساليب في الدبلوماسية الاقتصادية. 13
3. الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر 16
1.3. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 16
2.3. دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر 20
3.3. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر 23
4. الدراسات السابقة 26
1.4. الدراسات المحلية 26
2.4. الدراسات الأجنبية 27
5. خلاصة الفصل: 29

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد: 31
2. الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر 31
1.2. الجزائر في الدبلوماسية الاقتصادية. 31
2.2. الشراكة الاقتصادية الأورو جزائرية 34
3.2. الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إفريقيا 38
4.2. الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية مع أسيا وأوقيانوسيا. 42
3. واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر. 45
1.3. العراقيل الادارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر. 45
2.3. المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر. 46
3.3. المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في الجزائر. 49
4. آليات تطبيق الديبلوماسية الاقتصادية في قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر. 53

1.4. استراتيجية الجديدة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. 53

2.4. انعكاس تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية. 56

3.4 التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر: 67

5. خلاصة الفصل: 69

الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات.

1. خاتمة عامة: 71

2- من أهم النتائج: 71

3- الاقتراحات والتوصيات: 71

4. قامة المراجع: 73

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بين سنيتين 2000-2010.	**36**
02	يبين الصادرات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بين سنيتين 2000-2010.	**36**
03	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2016 و2017.	**50**
04	عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات وقيمة تدفقاتها خلال الفترة 2002-2018.	**52**
05	تطور الصادرات الجزائرية تجاه الدول العربية سنة 2021:	**62**
06	لتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2017-2021)	**67**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المنتوج الدولي.	24
02	منحنى بياني لصادرات وواردات الجزائر.	37
03	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2016)	50
04	توزيع صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية للفترة (2017-2022)	56
05	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد للجزائر للفترة (2017-2021).	68

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

تعتبر الديبلوماسية الاقتصادية أحد الأدوات الحيوية التي تستخدمها الدول في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدها، وتحسين موقعها في الاقتصاد العالمي. تشير الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساعد في تحسين النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين البنية التحتية. علاوة على ذلك، فإنه يمكن أن يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز الابتكار والتنافسية.

تُعد الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم أدوات التفاوض والتعاون الدولي في العالم اليوم، حيث تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وتعمل على توطيد العلاقات الثنائية وتشجيع الاستثمار والتجارة المتبادلة بينهما. ومن بين الدول التي تهتم بالدبلوماسية الاقتصادية بشكل كبير هي الجزائر، التي تعتبر واحدة من أهم الدول العربية والإفريقية التي تتمتع بإمكانات اقتصادية كبيرة وتسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لتنمية اقتصادها.

وللقيام بذلك، يجب فهم الآليات التي يتم استخدامها في تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وتتضمن هذه الآليات العديد من المبادئ والأساليب والأدوات المستخدمة في تحفيز الاستثمار الأجنبي، مثل الاتفاقيات الدولية، والمعاهدات الثنائية، والمناطق الحرة،

2. الاشكالية:

أصبح الاقتصاد أداة سياسية تستخدما الدول لكسب الفرص التعاون بين الدول الأخرى، حيث تساهم في التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين سياستها الخارجية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية، فهي تقوم على إقامة التعاون الاقتصاد بين الدول المقدمة و الدول النامية.

تتناولت المذكرة دراسة آليات تطبيق الديبلوماسية الاقتصادية في قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومنه نطرح الاشكالية التالية:

- ماهي أهمية الديبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي تطوير الاقتصاد الجزائري؟

3. التساؤلات الفرعية:

- ما هي الآليات التي يمكن استخدامها لتطبيق الديبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما هي العوامل التي تؤثر على نجاح الديبلوماسية الاقتصادية في قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- كيف يمكن تحسين استخدام الديبلوماسية الاقتصادية لتطوير قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

4. فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة إيجابية بين استخدام الدبلوماسية الاقتصادية وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- تؤثر العوامل الاقتصادية والسياسية على فعالية استخدام الدبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- يمكن تحسين تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تطوير التعاون الدولي وتنسيق الجهود بين الجزائر ودول أخرى لتحقيق أهداف مشتركة.
- يمكن لتطبيق الدبلوماسية الاقتصادية أن يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر وتحسين فرص العمل والدخل للمواطنين.

5. الأهداف:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وتحديد العوامل التي تؤثر في فعالية الدبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي.

- تحليل ودراسة آليات تطبيق الديبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- تحديد العوامل التي تؤثر على نجاح الديبلوماسية الاقتصادية في قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- اقتراح توصيات لتحسين استخدام الديبلوماسية الاقتصادية لتطوير قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

6. الاطار المنهجي للدراسة:

تتنوع المناهج البحث العلمي بتنوع المجالات العلمية، فعليه يفترض على الباحث العلمي الاستعانة بالمناهج العلمية من أجل تأكيد أو النفي الفرضيات التي قام بدراستها، والحصول على الفرضية صحيحة .، ومنه إجراء مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بموضوع المذكرة، والاعتماد على:

7. المنهج الوصفي التحليلي:

- يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع من خلال وصفها وصفا دقيقا.
- تحليل البيانات الإحصائية والتقارير الرسمية ذات الصلة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

8. الصعوبات الدراسة:

اتسم موضوع الدبلوماسية الاقتصادية بالقلة المراجع خاصة العربية، حيث تم الاعتماد على اجتهاد مجموعة من الباحثين حول المذكرات و الأطروحات و المجلات، بالإضافة عدم توفر الوقت الكافي وعدم إيجاد فرصة من أجل ترجمة الكتب و التقارير باللغة الأجنبية، خاصة غياب مصدر المعلومة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد:

"الدبلوماسيةرالاقتصادية "لها علاقة قوية وطردية مع نمو التجارة الخارجية وتنوعها، ومع تطور الاستثمار الأجنبي وتعمقه في الاقتصاد الوطني .بل إن بعد الأبحاث تقدم" الدبلوماسية الاقتصادية "عن الاتفاقيات التجارية والتكامل الاقليمي.

2. مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية.

ظهرت الدبلوماسية بشكل عام كسلوك فطري وذلك واعتبارها وسيلة للاتصال والتفاهم بين الجماعات البشرية المتجاورة، ومع تعاقب العصور تطورت مصطلح الدبلوماسية ، وهذا التطور أدى إيجاد وسيلة من قبل هذه الأنظمة في مختلف مجالات السياسية وخاصة الاقتصادية للتواصل فيما بينها.

1.2. مفهوم :الدبلوماسية.

1.1.2. تعريف الدبلوماسية

الدبلوماسية مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسيم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا) الأمنية والاقتصادية (والسياسات العامة، تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية، بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى وبالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها، تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة ،وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث.[1]

وقد تطور تعريف الدبلوماسية بتطور الدبلوماسية بحد ذاتها:

تعريف ارتست ساتو :إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات

.الرسمية بين حكومات الدول المستقلة.[2]

[1] عبد الحميد مشري الدبلوماسية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010/2009، ص11.

[2] هاجر أوناف، الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات الدول الساحل، مذكرة ماستر (غير منشورة) المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016/2015، ص15.

تعريف انتوكوليز :الدبلوماسية هي مجموعة المعرفة والفن اللازمين.

2.1.2. نشأة وتطور الدبلوماسية:

يعود مصطلح الدبلوماسية إلى أصل يوناني، فهي مشتقة من فعل" ديبلو "ويعني يطوي أو يثني، جاءت على شكل وثائق رسمية مطوية أو مثنية تعرف باسم"دبلوما"،تصدر تلك الوثيقة الرسمية عن أصحاب السلطة والحكام وتبعث في مناسباتهم الرسمية، يتمتع أصحابها بامتيازات ومعاملات خاصة أثناء السفر لأداء المهمة الملقاة على عاتقهم4 استعمل لفظ الدبلوماسية في القرن 17 ، في وثائق الرسمية و تعليم طريقة حفظها، ثم ترجمتها إلى فك رموزها عن طريق ما يعرف بأمناء المحفوظات، وأطلق على صاحب هذا العمل بالدبلوماسي، و الدبلوماسية بالنسبة ل"دبلومات[1]."

تم تداول مصطلح الدبلوماسية أو الدبلوماسي، نهاية القرن 18 وأصبحت تعرف حاليا بإدارة العلاقات الدولية، استعمل لفظ الدبلوماسية في انجلت ا ر باللغة الانجليزية، كانت تطلق على ممثلي دول الأجنبية، وفي فرنسا ظهرت أثناء الثورة الفرنسية وعرف بالتفاوض، و يطلق على الدبلوماسي بالمفاوض.[2]

بدأ تداول المصطلح و العمل الدبلوماسية إلى أن اكتسبت مجموعة من القواعد و ا لم ا رسم، وأخذت تتطور حتى مؤتمر فيننا 1815 ، وظهر كوادر دبلوماسيين من رجال السياسة، كان الإسبان أول من استخدم كلمة سفير وسفارة. تطورت الدبلوماسية وانطلقت من اليونانية، ثم اللاتينية، ثم الأوروبية فهي تحمل معنيين:

1- وثيقة رسمية تحتوي على المهمة الموفد بها مع التوصيات من طرف أصحاب السلطة، بالإضافة إلى صفات المبعوث من أجل معرفته وأنه من جهة طرف خاص.[3]

2- كان الرومان يستعملون الدبلوماسية للتعبير عن طباع المبعوث، وتحتوي موجود للبعثة على المودة و تجنب النقد و الالتزام بالآداب.[4]

---

[1] عمر توفيق كمال، الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصلبيين، ص17.

[2] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص34.

[3] عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، القاهرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص61.

[4] عز الدين فودة،، نفس المرجع، ص64.

ارتبط تطور الدبلوماسية عبر فترات تاريخية مختلفة، وذلك بتطور ممارستها حتى القرن 19، حيث حددت وظائفها و م ا زياها وخصائصها.

أما عربيا، اكتشف الباحثون الأثريون نظام يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية منذ الألف الثالثة قبل الميلاد، وكانت تلك الاكتشافات في مناطق الشرق الأوسط و الجزيرة العربية، وذلك يدل على أن الحضارات التي ظهرت في المنطقة العربية اهتمت بحل النزاعات الدولية بطرق الدبلوماسية.

أما الوقت الإسلام، حيث ساهمت الدبلوماسية بشكر الكبير على نشر الدين الإسلام و، توطيد العلاقات التجارية والسياسية قائمة على المودة و عدم اللجوء إلى الحروب والنزاعات[1] وحلها بطريقة سلمية دون أي ضرر، وهذا ما جعلها تمتاز بتفوقها الدبلوماسي.[2]

يمكن القول أن الدبلوماسية نشأت منذ العصور القدامى، وكانت مبنية على التفاهم بين مجموعات البشرية . بعد قيام أول مجتمعات البشرية و ازدادت مصالحها ،كانت تمارس الدبلوماسية على شكل سلوك اجتماعي يقوم على مبدأ التفاهم و تحقيق السلام، بعد تطور مفهومها اختلف الدبلوماسية في أشكال وتقاربت من حيث الأغراض والوسائل.

2.2. ماهية الدبلوماسية الاقتصادية.

كانت الدبلوماسية الاقتصادية موجودة منذ الأزل، إلا إنها لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار، حيث ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أرى إلى ظهور تعريفين لها:

1.2.2. تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

التعريف القديم للدبلوماسية الاقتصادية :هي العلاقات التبادلية التجارية ظهرت بين الحضارات القديمة المختلفة، عن طريق وثائق تجارية تكتب على الألواح من الطين، وأيضا وجود التجارة التبادل بالسلع و المصنوعات الخارجية، ثم بدأ المصطلح بالتطور ووصل إلى التمثيل المبعوثين والتجار من طرف الحكومة.

[1] عبد الهادي التازي، الحصانة الدبلوماسية في مفهوم السيرة النبوية، مجلة المنهل المغربية، عدد 17، تونس، ماي 1970، ص40.

[2] عمر توفيق كمال، الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصلبيين، ص17.

التعريف الحديث للدبلوماسية الاقتصادية :كان للاستعمار الأوروبي سببا في لازدهار التجارة سواء قديما أو حديثا، حيث بلورت الدول الأوروبية مكاسبها على شكل امتيازات والاتفاقيات من أجل بقاء في سيطرتها، و إبرام اتفاقيات والعلاقات بين دول بسبب التجارة، حيث تسببت الحرب العالمية في خلق فوضى سياسية والاقتصادية، خاصة بعد بروز بالعولمة وظهور منظمات الاقتصادية الدولية، أدى إلى ت ا رجع دور الو ا ز ا رت الخارجية[1].

الدبلوماسية الاقتصادية :أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية سلاح ذو حدين، لقوية العلاقات السياسية والاقتصادية ولزيادة الاستثمارات و الأرباح المالية ، و خلق الأسواق تجارية جديدة .تسعى الدول المتقدمة لفتح الأسواق الاقتصادية العالمية لقسم الدبلوماسية الاقتصادية في الوزارات الخارجية ، منها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، في كل من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، من أجل حد النفوذ الصيني الاقتصادي والتجاري، ومحافظة على مستعم ا رتها القديمة .إلا أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت تقتصر على المقايضة بين دولتين سواء في مجال الطاقة النفط و الغاز والموارد الأولية بالإضافة إلى الاحتياط العملات[2].

وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها شكل من أشكال الدبلوماسية تستخدم فيها الدولة أدواتها الاقتصادية من اجل بلوغ أهدافها، وتعرف أيضا أنها أدوات الاقتصادية من مكافآت و عقوبات الاقتصادية دولية والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسية الخارجية لدولة ما، لرعاية المصالح الاقتصادية والتجارية للدولية.

2.2.2. نشأة وتطور الدبلوماسية الاقتصادية.

مرت الدبلوماسية الاقتصادية بسلسلة مختلفة ومتنوعة من التواريخ، ساعدت في تطور مفهوما و نشأتها، حيث كانت تعرف سابقا بالدبلوماسية التجارية، كانت تمثل التبادلات التجارية في الحضارات القديمة، وهناك من يرجعها أنها تطورت مع الاستعمار الأوروبي وذلك بالتحسين وتطوير دول الأوروبية علاقتها التجارية مع العالم من خلال احتلالها على دول وجعلها من مستعم ا رتها في القرن 16 حتى القرن 220 ، وبعض يرجعها إلى ظهور العولمة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ،سبب اتخاذ الدول طريق التأميم والتدخل الاقتصادي.[3] .

[1] زايد عبد الله مصباح، الدبلوماسية بيروت، دار الجبل، 1999، ص17.

[2] عبد الحميد المشري، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3] نفس مرجع ، ص29.

3.2.2. أهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

للدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من أهداف تختلف من دولة إلى أخرى، فقد تكون اقتصادية كتحقيق مصالح ذاتية للدول، وقد تكون السياسية كتغيير سلوك الدولة أخرى، وقد تكون الاستراتيجية كتغيير الخريطة توزيع القوة، فبعض منها يشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية منها:

_تعزيز التصدير و وصولها إلى أسواق المواد.

_جلب الاستثمار الأجنبي والبحث عن المجالات الاستثمارات في الخارج.

_العثور على الفرص لتصدير منتجاتهم وتزويدهم بالاستثمارات والخدمات اللازمة.

_صيانة النظم المالية الدولية ومراقبتها كي لا تصبح عرضة للاستخدام من قبل جماعات

الإرهابية والإجرامية.

_تشجيع اقتصاديات السوق في جميع انحاء العالم وفرض السيطرة على العالم.

3.2. مستويات الدبلوماسية الاقتصادية.

لم يقتصر وجود الدبلوماسية على مجرد مفهوم تداول منذ القدم إلى الآن، وإنما تفاعل الدبلوماسية الاقتصادية بين مستويات لإبرام اتفاقيات الدولية متعلقة بالعلاقات الدولية، وقد يكون مستوى الدبلوماسية الاقتصادية الثنائي أو الإقليمي أو جماعي أو متعدد الأطراف.

1.3.2. الدبلوماسية الاقتصادية وبعض المفاهيم المتشابهة:

1-الدبلوماسية التجاريةTrade Diplomacy:

تعرف الدبلوماسية التجارية المعاصرةContemporary Trade Diplomacy أنها الدبلوماسية المتعلقة بتبادل السلع والخدمات عبر الأسواق ، إن الدبلوماسية التجارية لا تشمل إدارة المساعدات الاقتصادية

للدولة المانحة أو المستفيدة، ولكن هذا النشاط يقع ضمن المجال الدبلوماسية الاقتصادية والشيء نفسه ينطبق على الإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية مع المنظمات الاقتصادية الدولية .[1]

استعملت الدبلوماسية التجارية Trade Diplomacy للتعامل مع وصياغة السياسة التجارية من خلال المفاوضات المتعددة والمشاو ا رت التجارية وتسوية النزاعات.[2]

2-الدبلوماسية التجاريةCommercial Diplomacy :

كانت هذه الدبلوماسية جزءا من السياسة الدولية ولا تعد نشاطا جديدا عند بعض علماء الاقتصاد .كمصطلح Commercial Diplomacy لكن لم يستخدم الا منذ منتصف العقد الماضي فقط ،و ادرك أن هذا الحقل يحتاج إلى مهنيين تلقوا تعليما وتدريبا خاصا لممارسة هذا النمط من الدبلوماسية .تقوم الدبلوماسية التجارية بمساهمة مهمة للاستمرار في تطوير التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر .و تعمل الدبلوماسية التجارية على ترويج الصادرات وجلب وتشجيع الاستثمارات الخارجية الأجنبية، وعمل على رأس المال وتحسين المناخ للاستثمار، توطيد العلاقات السياسية عن طريق بعثات التجارية الخارجية، من أجل دعم قدرتها التنافسية لمواجهة الشركات الأجنبية.[3]

2.3.2. العمل الدبلوماسي الاقتصادي في الخارج:

تستخدم بعثات الدول مختلف الممارسات الأنشطة الاقتصادية والتجارية، لكنها تختلف من دولة إلى أخرى، رغم الإد ا رك المبكر للعمل الاقتصادي من قبل البعثات التمثيلية لكن ظل الأسلوب التقليدي هو السائد في أنشطتها .وغالبية الدول النامية والأقل نموا تكتفي بفتح عدد من الملحقات الاقتصادية والتجارية أو الملحقات التجارية في أماكن معينة، يجب على البعثة الدبلوماسية والقنصلية في الدبلوماسية الاقتصادية أن تكون موجه . وعلى خلاف بعثات الدول المتقدمة فإن وضع غالبية بعثات الدول النامية يكاد ينحسر في القضايا القنصلية، وحضور حفلات الاستقبال ورفع تقارير نمطية عن الأوضاع الداخلية[4].

3.3.2. مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

[1] عماد حبيب دوبلات، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] هاجر أوناف، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3] محمد المطهر العشبي، سعادة السفير، مرجع سبق ذكره.

[4] رياض السنيح الدبلوماسية الاقتصادية في مرحلة العولمة وتنظيمها وعواملها، وثائق الوزارة الخارجية السورية، ص12/11.

الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية :تمارس الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية بين دولتين لتعالج مجموعة من القضايا، والاتفاقيات الثنائية الرسمية في المجال التجارة، وتعد محور رئيسي في العلاقات الاقتصادية.

الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية عبارة عن عملية بسيطة تسهل من خلالها توضيح نتائج التعاون الاقتصادي، فالدول التي تريد أن تحافظ على هامش الاستقلالية وسيادة تفضل الاتفاقيات الثنائية .الدبلوماسية الثنائية تخدم مصالح الدول الكبرى والأطراف القوية ،وليس هنالك مجال للدول الصغيرة لبناء التحالف مع الأطراف أخرى، وعادة ما تتكبد الدول القوية خسائر قليلة عند فشل المفاوضات لذلك فهي تتفاوض من موقف القوة[1] .أما الدول النامية تكون محل تفاوت مراكز الاقتصادية ،وتكون المساومة الدولية لمصلحة الدولة التي تستطيع أن تفرض شروطا تتوافق مع مصالحها وهي الدول المتقدمة، بينما الدول الضعيفة تقف عاجزة عن التفاوض نظرا لضعفها وحاجتها للاتفاقيات الاقتصادية، فتكون مضطرة لتنازل عن بعض ا لم ا زيا والمنح للطرف الآخر، هذا من ناحية السلبية. أما من ناحية السلبية، فتتمثل في الصفقات الثنائية تساهم بشكل كبير في تحسين وتعزيز الاتفاقيات، كما أن لها الفضل كبير في تحديد قواعد الدبلوماسية الاقتصادية، الإقليمية والمتعددة الأطراف.

الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية :تزداد أهمية الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية من خلال اتفاقيات لفتح الأسواق، والتحرير الاقتصاد وتعزيز المصالح الوطنية، لمجموعة دول الإقليم حيث توفر وبطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة وبشكل متجاور .[2] فالدولة تسمح بممارسة أي نشاط الاقتصادي ضمن محيط التجمع الإقليمي، و يكون في غالب الأحيان ضمن مجموعة من الدول تكون متقاربة جغرافيا، وذات أولويات سياسية وطابع الاقتصادي متطور، فالدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية ليست مجرد أبرام الاتفاقيات فقط، وإنما تكمن أهميتها كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي، نتيجة قدرة الدول على منافسة من أجل قيام التجارة في الأسواق الحرة.

الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية :يعتبر مستوى الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية أقل اهتمام الدول من الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية ومتعددة الأطراف، إلا أنها تحضر بشكل الاقتصادي خاص من التجمعات الاقتصادية الدولية، وهذا المستوى يحقق هدفين:

[1] مشري محمد مرجع سبق ذكره، ص94.

[2] سهى شوينحة، الدبلوماسية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، (غير منتشرة) كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا، 2013، ص13.

_الأول :توفير المنتدى للأطراف المشاركة في الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية، وإيجاد حلول من طرف الحكومات الوطنية، ضرورة توافق الأطراف المشتركة من أجل هدف اقتصادي عبر العمليات التعاون الطوعية.

_الثاني :تطوير الواقع الاقتصادي من طرف الحكومات التي تمتلك ملامح اقتصادية متشابهة.

الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف :تدخل الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف العلاقات الاقتصادية، إلا أنها تشكل وضع صعب بدمجها لجميع الأنظمة، وجعلها تقوم على نظام واحد مثل الصندوق النقد الدولي، إلا أنها ساهمت في وضع مجموعة من القواعد حيث شكلت قفزة نوعية في وضع الاقتصادي، إلا أنها تنتج عنها بعض الخلافات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة لأنها تضعف الاقتصادي العالمي، وقد تؤدي إلى دخول في الأزمات الاقتصادية متتالية.[1]

4.2. نماذج وأساليب في الدبلوماسية الاقتصادية.

1.4.2. نماذج في الدبلوماسية الاقتصادية

انتهجت الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من النماذج لتفسيرها منها:

أولا _ نموذج:Saner & Yiu

أنها تشكلت لتأخذ نموذج جديد ذو ستة أوجه، إلا أنه يرى أن التعريف بالدبلوماسية الاقتصادية وذلك نظرا لوجود فاعلين دبلوماسيين من أجل التعايش في الجوانب الاقتصادية الخارجية، وصنفت وفق مهامهم وأدوارهم إذ كان التصنيف على النحو التالي:

_الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية التجارية :تشكل كل منهما وظيفة في هذا المجال، ويعني هذا أنهما مجموعة من الأعمال الاقتصادية والأدوار والوظائف تقوم بها الوزارات المختصة في مجال السياسي الاقتصادي والتجاري[2].

ثانيا نموذج :الثلاثي للدبلوماسية الاقتصادية:

[1] سهى شوينحة، الدبلوماسية الاقتصادية، ص 14-15.

[2] محمد العربي بن لخضر، أسماء يعقوب، تقييم الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي، مع الاشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، (أسبوعية الجزائر) ع04، أفريل 2016، ص135.

في عام 1991" Susan Strange" اقترح نموذج الثلاثي للدبلوماسية الاقتصادية، ويتمحور حول ثلاث أنواع هي:

1. الدبلوماسية الاقتصادية بين الحكومة والحكومة.
2. الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الشركة والشركة.
3. الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الحكومة والشركة .إلى أنها لم تحقق العمل الاقتصادي المطلوب تعرضها لجملة من انتقادات بسبب التفسيرات غير مقنعة، ولم تعتمل المعايير قائمة بين الحكومة والشركة، فيجب اشتراك عديد من جهات الاقتصادية من أجل إعطاء عمل موحد لتحقيق النتائج المرجو.

ثالثا :نموذج الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الزوايا:

هي نموذج جديد اقترحه "Parreira" لحل وتفسير النموذج الثلاثي، لهذا النموذج ثمانية فروع لتفسير القواعد والإجراءات الاقتصادية، وهي :

1. الدبلوماسية الاقتصادية لشركات فيما بينها،
2. الدبلوماسيات الاقتصادية لشركات مع الحكومة،
3. الدبلوماسية لاقتصادية لشركات مع المنظمات غير الحكومية، الرابع الدبلوماسية الاقتصادية لشركات مع المنظمات الدولية، الخامس_الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول،
4. الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول والمنظمات غير الحكومية،
5. الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، الثامن_الدبلوماسية الاقتصادية القائمة بين المنظمات غير الحكومية .[1]

ربعا :نموذج الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة ل"Woolcock" و"Bayne"

استطاعت الدول في التغيير مسار العلاقات الخارجية والمفاوضات عملية صنع واتخاذ القرار مطلع القرن 21 ، وتم ذلك بعد نهاية الحرب الباردة ودخول العالم بوابة العولمة التي تعد المساهم كبير تطور الدبلوماسية

[1] محمد العربي بن لخضر، أسماء يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص136.

الاقتصادية، وأصبح العمل بها أمر ملحوظ، بعد الهجومات التي تعرف بالإرهابية في 11 سبتمبر 2001 ،أدت إلى العمل داخل الإطار الدبلوماسية الاقتصادية،[1]

2.4.2. أساليب الدبلوماسية الاقتصادية.

لا يقتصر وجود الدبلوماسية الاقتصادية على أسلوب محدد أو مدة الزمنية معينة، كان أسلوبها قديما عبارة عن بعض مجموعات بشرية، تتعامل على أساس علاقاتها الاقتصادية، أما الأسلوب الدبلوماسية الاقتصادية الحديث، ظهر في أوروبا بعد التطور النشاط التجاري.

مرتكزات الأسلوب الدبلوماسية الاقتصادية :يقوم أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية على مرتكزات منها:

_يقوم الأسلوب الدبلوماسية على إقامة المصالح متداخلة من أجل اتفاق ينظم تفاعلات اقتصادية بين الدول ، فهو عبارة عن مصالح مشتركة تبنى على قواعد واتفاقيات ، من اجل تنظيم سلوك الدول . حيث أصبح حاف ا ز للاتفاق عن طريق المسومات التي تدور بين مجموعة المصالح.

_يعتمد هذا الأسلوب على وجود حوافز عند الممارسة بالمساومة ، حيث يعتبر النشاط الأساسي دبلوماسي .يجب على الأط ا رف الاستفادة دون أي تكلفة أو بتكلفة قليلة ،وفي حال إن تلك المفوضات لم تقدم أي حافز فإنها تلجا إلى الحياد[2].

3.4.2. العوامل المؤثرة في الأسلوب الدبلوماسية الاقتصادية:

الأسلوب الذي تنتهجه الدبلوماسية الاقتصادية يتأثر بالعوامل الناتجة عن طريق المساومات منها:

_من عناصر القوة الدول توفر الإمكانيات و الموارد المادية والطبيعية، وهذا ما جعلها أداة الإغراء والعقاب في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويرجع الأمر للعناصر التي تمكن الدول من المفاوضات وفق الطريق الذي يحقق مصالحها.

[1] Nicholas Bayne,Stephen Woolcock,. , The New Economic Diplomacy: Decision-making and Negotiation
International Economic Relations,...Ashgate Publishing,P134.

[2] هاني رضا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، بيروت دار المنهل، 2006، ص11

_القوى الاقتصادية تتحكم في حجم الإمكانيات المتواجدة لكل الطرف، فالطرف الأقوى اقتصاديا يحتاج المساومة، وهو الذي يفرض شروطه بالطريقة التي تخدم مصالحه، ويؤدي ذلك إلى سلب قدرة المساومة في المفاوضات بالطرق الضعيفة[1].

3. الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار بأنه ذلك الجزء من الناتج المحلي للدولة اليي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري لسنة معينة، وإنما تم استخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة عل إنتاج السلع والخدمات، ولأن العديد من التعريفات لا تعدو عل اعتباره فاعلا في تكوين رأس المال العيني الجديد اليي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية أو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للاقتصاد القومي ،من منظور الاقتصاد الكلي أو للفرد والمنشأة من منظور الاقتصاد الجزمي فإنه يمكن أيضا النظر للاستثمار حسب جمعه ونمط ومصادر تمويله خلا فترة زمنية معينة، حسب جنسية المستثمر(وطني أو أجنبي)، أين يتم تكوين رأس الما الحقيقي في نمط الاستثمار الأجنبي خارج إقليم الدولة ، ونستعرض فيما يلي مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر[2].

1.3. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار لغة لم يخرج عن كونه طلب الحصو عل الثمرة؛ وثمرة الشيء ما تولد عنه وهو الزيادة والنماء والتي يكون عادة في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات وقد يكون هذا الاستثمار داخليا عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا وهو استثمار خارج الحدود الوطنية وبيلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه (وعليه فقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر عند الكثير من الكتاب والخبراء والاقتصاديين، وسنحاول فيما يلي عرض أهم هيه التعاريف عل سبيل اليكر وليس الحصر كما يلي[3].

[1] اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأحوال والنظريات، الكويت، مطبوعات، 1971، ص275.

[2] حس ين عبد المطلب الأسرج. 2005، استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر)المجلد العدد 2013، القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي. ص30.

[3] اسماعي ل محمد بن قانة. اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، استراتيجيات ،المجلد ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان، 2012، ص90.

1.1.3. :تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الفكر الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر سنيكر أهمها كما يلي:

- **يعرف صندوق النقد الدولي (FMI):** الاستثمار الأجنبي المباشر عل أنه نوع من الاستثمار الدولي يعكس - هدف الحصو عل كيان مقيم في اقتصاد بلد ما(المستثمر المباشر)عل مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر(مؤسسة الاستثمار المباشر)وتنطوي هيه المصلحة عل وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة وعليه يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا حين يمتلك المستثمر (% 10) أو أكثر من أسهم إحدى مؤسسات الأعمال ، على أن ترتبط هيه الملكية بالقدرة على التأثير عل إدارة المؤسسة.[1]

- كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر عل أنه ذلك الاستثمار اليي ينطوي عل علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة والقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر(القطر التي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر(القطر المستقبل للاستثمار)

- **أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** OECD تعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا حسب تعريفها المرجعي إذا كان يجري في إطار القيام بنشاط اقتصادي لمستثمر مقيم بالبلد، وهيا من أجل تأسيس روابط للحصو على منفعة دائمة مع مؤسسة مقيمة، وخاصة منها الاستثمارات التي تسمح بممارسة التأثير عل تسيير المؤسسة بواسطة التحكم في ما نسبته (% 01) فأكثر من أسهم هيه المؤسسة وكثيرا ما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار المزج بين العوامل التي تشمل :إمكانية التمثيل في مجلس الإدارة؛ المشاركة في عملية صنع السياسات؛ التباد بين صانعي القرار؛ توفير المعلومات؛ توفير إمكانية الاقتراض بمعدلات منخفضة.[2]

كما يعرفه فريد النعار عل أنه" الاستثمار الوافد المباشر اليي يسمح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصو ثابتة ومتغيرة، بغ رض التوظيف الاقتصادي في المشاريع المختلفة، بمعنى آخر تأسيس شركات أو دخول شركاء جدد لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة، وعليه فإن الاستثمار بالمعنى الكلي هو تكوين رأس الما الثابت مضافا إليه التغير في المخزون السلعي، أي الإضافة إلى التراكم من موجودات رأس الما الثابت والمخزون

[1] اسماعي ل محمد بن قانة. اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2] (OECD, OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, .1999, p. 8)

السلعي في سنة معينة، ولأن المستثمر الأجنبي يتعه نحو المكاسب الصافية الأعلى فإنه يتحرى العوائد والمخاطر المتوقعة، فعند تساوي العوائد يتحرى المخاطر الأدنى وعند تساوي المخاطر يتبعه نحو العوائد الأعلى، وعندما تنخفض العوائد المتوقعة دون الحد أو ترتفع.[1]

2.1.3. تقسيمات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ذكرنا من خلا التعاريف السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون مشروعا يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، وأن الأمر لا يقتصر عل ملكية رأس الما فقط بل يمتد أيضا إلى إدارة المشروع وتسييره . ولأن الاستثمار الأجنبي عموما ينقسم إلى استثمار أجنبي مباشر كالاستثمار الثابت في المصانع والآلات والاستثمار في المخزون والاستثمارات العقارية، وإلى استثمار أجنبي غير مباشر واليي يكون في شكل قروض أجنبية أو شراء الأجانب لأسهم أو سندات حكومية أو خاصة، وهو الاستثمار اليي يبحث عن عامد لرأس وبدورها تأخي - الما المستثمر دون جهد إداري أو مخاطر اتخاذ القرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة موضوع الدراسة التقسيمات التالية[2]:

أولا :الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مشتركا إذا اشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين ويمكن أن تشتركا في رأس الما أو الإدارة أو من حيث الخبرة والتكنولوجيا وحتى براءات الاختراع ، كما يعرف عل أنه كل استثمار تتوفر فيه الشروط التالية: (الاتفاق طويل الأجل)بين طرفين أحدهما أجنبي والآخر وطني لإنشاء مشروع في الدولة المضيفة؛ كما يمكن للطرف الوطني أن يكون تابعا سواء(للقطاع العام أو الخاص)؛ أو عند قيام أحد الأطراف الأجانب(بشراء حصة)في شركة استثمار قائم مشترك؛ أو من خلا المشاركة ليس فقط في حصة رأس الما بل حتى عند تقديم لخبرات والتكنولوجيا وطرق التسيير والإدارة ومن خلال هذه الخصاص يتبين أن الاستثمار الأجنبي المشترك يساهم في نقل التقنيات الإدارية والتنظيمية الحديثة، وتنمية القدرات الإدارية

[1] نيك روبتز كاري كروسينسكي.، الاستثمار المستدام: فن الأداء طويل المدى. (علا أحمد إصلاح، المترجمون) القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2011، ص65.

[2] مصطفى محمد مدحت، و أحمد سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص22.

للمدراء المحليين وخلق فرص عمل جديدة في الدو المضيفة، وهو الأمر اليي يساهم في زيادة تدفقات رؤوس الأموا الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات وخلق علاقات تكامل بين النشاطات الاقتصادية بالدول المضيفة[1].

ثانيا :الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

حيث تعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر الاستثمارات تفضيلا للشركات المتعددة الجنسيات وتتمثل في قيام هيه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية والخدمية بالدولة المضيفة إذ تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة الآلية عل أنها المؤسسات التي يتم من خلالها الاستثمار الأجنبي عبر الدو ، والتي تعرفها منظمةUNCTAD تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية، التي تمتلك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس يتخذ الدولة الأم مركزا رئيسيا لها.[2]

ثالثا :مشاريع أو عمليات التجميع

وهي الاستثمارات التي تأخي شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني بموجب قيام الطرف الأوروبي بتزويد الطرف الآخر بمكونات منتج معين لتعميه ليصبح منتجا نهائيا كما يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لعمليات التشغيل والتخزين والصيانة، والتعزيزات الرأسمالية مقابل عامد مادي معين .وتأخي استثمارات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من الطرف الأجنبي.

رابعا :الاستثمار في المناطق الحرة

وهو الاستثمار اليي يهدف إلى إنشاء مناطق حرة من أجل إقامة فروع للصناعات التصديرية، وتعد العلاقة التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات المحلية في الدولة المضيفة من عمليات التجارة الخارجية، إذ لا يخضع الاستثمار لقوانين الدولة المضيفة ويخضع لقوانين خاصة حيث تعف الاستثمارات في المناطق الحرة من جميع الرسوم والضرائب والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي، ونشير هنا إلى أن المنتجات ضمن نطاق المناطق الحرة يكون هدفها الإنتاج الموجه للتصدير.[3]

[1] مصطفى محمد مدحت، و أحمد سهير عبد الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] عبد السلام أبو قحف. لاقتصاديات والاستثمارات الدولية ،المجلد ط 1 الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.2012، ص45.

[3] عبد السلام أبو قحف. لاقتصاديات والاستثمارات الدولية

خامسا :المشاريع الجديدة

والتي يقصد بها كل الاستثمارات التي تستهدف الدخول إلى الأسواق الخارجية عن طريق إقامة مشاريع جديدة مملوكة بالكامل للمؤسسة الأم، حيث تستفيد عند إقامتها بالبلد المضيف من السوق المحلية، وتتمتع بالحرية التامة في إدارة نشاط الشركة والحصو عل أرباح أكثر نتيجة انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج للبلد المضيف .أما الدولة المضيفة فتحقق دخو تدفقات نقدية جديدة خاصة إذا كان الاستثمار موجها للتصدير فإنه سيساهم في تعديل اختلا ميزان المدفوعات، كما تعتبر الاستثمارات الجديدة الشكل الأكثر تفضيلا بالنسبة للشركات الأجنبية لسهولة نفاذها إلى أسواق الدو المضيفة.

2.3. دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

عل الرغم من اختلاف أشكا الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هنالك محددات ودوافع مشتركة تحركه وتحكمه من حيث التوجهات والتغيرات، وتتلخص هيه المحددات في مجموعة من العوامل تخص كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له نتناولها فيما يلي.

1.2.3. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا :دوافع المستثمر الأجنبي المباشر للاستثمار في الخارج؛ لقد حظيت دوافع لجوء المستثمر لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر واجتيابه باهتمام بالغ ومتزايد سواء من طرف المستثمر الأجنبي، أو من طرف الدولة المضيفة للمشاريع الأجنبية، حيث يمكن اعتبار هيه الدوافع بمثابة أهداف رئيسية تدفع الشركات متعددة الجنسيات لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تتمثل في:[1]

-استثمار أجنبي يبحث عن الموارد :وهو يُعد من أكثر الأنواع انتشارا في الدو النامية، وقد عُد هيا الشكل من الاستثمار كأقدم أشكا الاستثمار كالتنقيب عن النفط وغيره من المواد الخام؛

-استثمار أجنبي يبحث عن الخدمات :خاصة فيما يتعلق بخدمات التأمين والتمويل، فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها .حيث تم تسهيل ارتفاع كبير في تدفقات رؤوس الأموا الأجنبية في قطاع الخدمات، وهو الأمر اليي أدى إلى تذليل مختلف العوائق والحواجز التي قد تعترض حركات الاستثمار

[1] عبد الغفار حنفي، و رسمية قرياقص.، مدخل معاصر في الإدارة المالية. الاسكندرية: الدار لجامعية للنشر والتوزيع. ص30.

والتجارة من خلا الاستفادة من القوانين والتسهيلات الجمركية وغير الجمركية كالضرائب والرسوم المتاحة بالدو النامية؛

-استثمار أجنبي يبحث عن الأسواق :يكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية، فهو الدافع الأولي يجعل من الشركات المتعددة الجنسيات تفضل التدويل بدلا من التصدير، وهيا مرهون بالنقائص المميزة للأسواق المراد اختراقها، خاصة في عمليات تحويل المواد الأولية واستغلا اليد العاملة الرخيصة؛

-استثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة :حيث يشكل دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية، وبالتالي اكتساب المعرفة الفنية والعلمية بمشاركة من يملكون أسرار التقنية وبراءات الاختراع، من خلا البحث عن العمالة الماهرة والكفاءة، واعتماد صيغ التعاون العلمي؛

ثانيا :دوافع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة؛ تعددت الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق استقطابه من طرف الدو المضيفة، حيث تتخي هيه الدوافع أبعادا اقتصادية واجتماعية تسع الدو المضيفة لتحقيقها من أجل دفع عجلة النمو ومنه تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل هيه الدوافع فيما يلي:[1]

-حجم السوق والعوامل الاقتصادية :حيث توفر الدو المضيفة إمكانية الدخول إلى أسواقها الإقليمية بالإضافة إلى هيكل أسواقها خصوصا فيما يتعلق بسياسات المنافسة والاندماج والتملك، واليي يسمح من خلال تفضيلات المستهلكين في البلد المضيف إلى جيب المستثمرين الأجانب، كما تسع الدو المضيفة إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وضبط معايير التعامل مع فروع الشركات الأجنبية خاصة فيما يخص التشريعات الضريبية من خلا الإعفاءات لجيب الاستثمارات؛

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي :تشير تقارير العديد من الهيئات الدولية إلى أهمية العوامل السياسية والاجتماعية كنظيرتها الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري، خصوصا إذا كان عابرا للقارات، خاصة إذا تم الاستثمار في قطاعات حساسة كالسياحة، المصارف، وبعض الصناعات الثقيلة والتأمين وعليه من شأن الاستثمار الأجنبي في قطاعات معينة أن ينعش مؤشرات اقتصاد البلد المضيف ومنه تحقيق الرفاه الاجتماعي؛

[1] عبد الغفار حنفي، و رسمية قرياقص.، مدخل معاصر في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص31..

-البحث عن الكفاءة وتحسين الوضع التنافسي :حيث أن الحصو عل مستوى معين من التكنولوجيا، ومختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا وجيا ذاتية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق التنمية الاقتصادية، يعتبر كدافع لاكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية لتحسين الوضع التنافسي لهيه الدو مقارنة بالدولة الأم، ناهيك عن دوره الفعا في تعبئة الموارد التمويلية مقارنة بالقروض الخارجية.

2.2.3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد مجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر عل انتقا وتدفق رؤوس الأموا الأجنبية، والتي تجعل دولة معينة أكثر جاذبية لهيه الاستثمارات، ونلخص هيه المحددات في ثلاثة عوامل كما يلي[1]:

-العوامل الاقتصادية :ومن أهمها الناتج الوطني الإجمالي ومعدلات النمو، مستوى التضخم وأسعار الفائدة هيكل الجهاز المصرفي وقيود التجارة الدولية، وشروط التبادل التجاري ودرجة الانفتاح عل العالم الخارجي،

بالإضافة إلى البنية التحتية، بحيث من شأنها أن تسمح للمستثمر بتوزيع إنتاجه بسهولة كما تساهم شبكات الاتصالات الحديثة في تسهيل الاتصال بين فروع الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى شبكات توزيع الكهرباء والتي تساهم جودتها وكفاءتها في تشغيل الإنتاج دون انقطاع وبالتالي تجنب الخسائر المحتملة؛

العوامل القانونية والسياسية :حيث يعتبر الإطار القانوني والتنظيمي اليي يضبط الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة في جيبه، وحتى يكون الإطار التشريعي جيابا دون أن يمس بكيان الدو المضيفة لابد أن يتحدد بشفافية وبصورة واضحة وثابتة تتضمن طرق استقطاب الاستثمارات وحمايتها وانتهائها بتصفيتها، بالإضافة إلى عدم تناقض التشريعات التي تنظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع أهداف الدولة المضيفة، وعدم السماح للمستثمر الأجنبي بإحلال لمنافسة غير متكافئة والسيطرة عل ثرواتها الاقتصادية الوطنية؛

-العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية :والتي تتمثل في عادات وتقاليد وقيم أفراد المجتمع، وتعتبر من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لارتباطها بمستويات التنمية في الدو المضيفة، ولتأثيرها الكبير عل تفضيلات المستهلكين وعل الحصة السوقية لسلع المستثمر الأجنبي، فعل مسيري الشركات بما فيها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر أن تدرس هيه العوامل للمجتمع المستهدف قبل اتخاذ قرار الاستثمار، حيث حسب منظمة

[1] عبد السلام أبو قحف. لاقتصاديات والاستثمارات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص55.

اليونسكو فإن بعض الاستثمارات الاقتصادية في السبعينات لم تواصل تطورها وهيا راجع إلى إهمالها الخصوصيات الثقافية والدينية لمجتمعات الدو المضيفة.[1]

3.3. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

من وجهة نظر تاريخية ظل الاستثمار الأجنبي يجيب اهتمام الشركات والدو وزاد الاهتمام به بصفة كبيرة في السنوات الأخيرة لسببين رئيسيين هما؛ النمو المتزايد والسريع في تدفق الاستثمارات الأجنبية خلال الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن؛ والإمكانيات التي وفرها الاستثمار الأجنبي للدو النامية وخاصة في نقل الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية .ولقد كشف الفكر الاقتصادي عبر تطوره عن العديد من نظريات الاستثمار،

والتي ما هي في الحقيقة إلا عبارة عن العوامل المفسرة لدالة الاستثمار، وسنحاول في هذا المطلب عرض أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر[2].

1.3.3. نظريات عدم كمال السوق

لم تميز النظرية الكلاسيكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر قبل ثلاثينيات القرن العشرين، كما لم يشرح النموذج النيوكلاسيكي الأسباب التي دفعت الشركات للقيام بالاستثمار خارج حدودها الجغرافية حيث أرجعها إلى الحاجة للتصدير بسبب اختلاف أسعار الفائدة والتي تكون مرتفعة في الدو النامية نظرا لندرة رؤوس ، Arther Bloom Fieldالأموا فيها أولين(1933)، وقد حدد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لأول مرة سنة 1968 حيث ظهر الرأسمال الاحتكاري استنادا إلى نموذج هايمرHymer سنة 1960 ثم 1966 و 1976 ، حيث أنه حسب هيا التيار فإن دافع الشركات الأجنبية الرئيسي في الاستثمار هو الرغبة في السيطرة عل السوق الخارجي وترتكز نظرية هايمر للميزة الاحتكارية في أن الشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بقدرات خاصة ناتجة عن الابتكار في مجال معين وانخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم اقتصاديات السلم أو عن طريق التميز الإداري والضريبي أو المهارات العالية في التسويق والتي تعتبر من المميزات الأساسية لقيام هيه الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر ومنه الحصو عل عوائد أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجية.

[1] عبد السلام أبو قحف. لاقتصاديات والاستثمارات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] Dunning, J. H., & Pitelis, C. N. (2008). Stephen Hymer's Contribution to International Business Scholarship: An Assessment and Extension. International Business Studies, 39.P69.

2.3.3. نظرية دورة حياة المنتوج في الأعمال الدولية

لكل سلعة في السوق دورة حياة خاصة بها، لهيا ربطت نظرية دورة حياة المنتوج القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية، أو بالأحرى نمو منتوجها الدولي[1].

حيث وضع هيه النظرية رايموند فرنون Raymond Vernonسنة 1969 ، ودرسها فيما بعد كل من ويلزWells سنة 1968 وهيرش سنة 1971 ، وهي عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل التي ترجع إلى موقع النشاط عبر الزمن؛ فدورة حياة المنتوج تقوم على افتراض أساسي وهو أنه مثل الإنسان فإن المنتجات يتم تصور أنها تبدأ بفكرة(حمل)، فإنتاج(ميلاد)، ثم نضج، ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي في الانحدار وأخيرا تموت وحتى تفهم نظرية دورة حياة المنتوج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها ولتي اتفق معظم منظريها عل أنها أربع مراحل كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01) دورة حياة المنتوج الدولي.

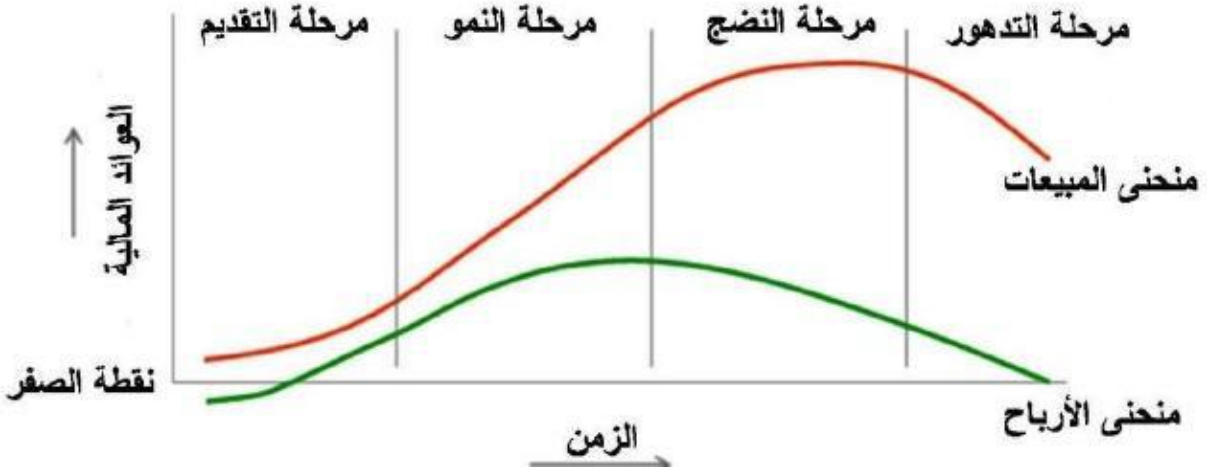

المصدر: علي عباس. إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، المجلد ط 1 عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. 2007، ص10

حيث حاولت هيه النظرية الاستفادة من العيوب الفنية في النظريات الكلاسيكية التي فشلت في تقديم تفسير لأسباب التبادل التجاري بين الشركات الدولية، ودلت النتائج أن أداء وسلوك الشركة نحو التصدير يتأثر بالخصائص التالية:[2]

[1] فريد النجار. الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص10.

[2] فريد النجار. الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. الإسكندرية، مرجع سبق ذكره ص12.

-ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة المنتوج، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة؛ كما ركزت النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي عل أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية؛ تجاهلت هيه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها أثر كبير في قيام التباد التجاري بين الشركات عل المستوى الدولي مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف وفلسفة الشركة وخصاص متخذي القرار؛ كما لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها.

3.3.3. النموذج الياباني والمقاربة الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية في الخارج بوتيرة سريعة خلا السبعينات مما دفع بمجموعة من الاقتصاديين إلى تحليل وتفسير سبب هيه الزيادة، حيث تم التخلي عن المقاربة القائمة عل الميزة التنافسية للشركات الأمريكية الضخمة ونظرية دورة حياة المنتوج، فقد لاحظوا أن الاستثمارات الأجنبية اليابانية تم تحقيقها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنشط في القطاعات التي تعتمد عل اليد العاملة الكثيفة (النسيج، الأجهزة الكهرومنزلية في الدو النامية.

حيث قام كوجيما سنة 1978 بتأسيس المقاربة الكلية عل أساس نقد النموذج الاحتكاري السابق ولتي ترتكز عل الميزة المقارنة للدو واليي رجع فيها إلى الإطار التحليلي التقليدي للتجارة الدولية حيث بين أن الدولة التي تستثمر في دولة ذات أجور مرتفعة مثلا؛ مما يجعلها غير قادرة عل المنافسة عل المستوى الدولي، يستوجب عليها نقل استثماراتها إلى البلدان حيث تستطيع هيه الصناعة المنافسة في ظروف تمكنها من تقليل التكاليف حيث الأجور منخفضة، فتزيد من قدرتها التنافسية وبالتالي القدرة عل المنافسة في السوق الدولية، بحيث تنقل هي التكنولوجيا والخبرة مما يحسن من إنتاجية الدولة المضيفة وتستفيد من استغلا الميزة المقارنة النسبية للبلد المضيف ثم تصدر للدولة الأم والدو الأخرى ما يعود بآثار إيجابية عل الميزان التجاري للبلد المضيف، وهو عكس الاستثمارات الأجنبية الأمريكية التي تقوم استثماراتها بتعويض الاستثمارات المحلية للدولة المضيفة وبالتالي لا تحسن وضعية الميزان التجاري.[1]

[1] علي عباس. إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، المجلد ط 1 عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. 2007، ص12.

وعليه يمكن القول أن تعدد وتداخل وتباين المتغيرات المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت ترتبط بالدولة المضيفة أو تتعلق بالدولة الأم، أو تلك الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات يجعل من الصعوبة بإمكانية اقتراح مدخل معين واختباره علميا بحيث تلق نتائجه القبو العام، كما يجدر الإشارة أنه يجب التفرقة بين نظريات ودوافع ولوج الاستثمار الأجنبي المباشر وبين جدوى هته الاستثمارات الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

4. الدراسات السابقة

1.4. الدراسات المحلية

1)- صورية تريم (2022)، البعد الإستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية -الإفريقي ، مجلة الناقد السياسي، المجلد 06، العدد 02.

الهدف الأساسي من الدراسة هو الوقوف عند توجهات الدبلوماسية الجزائرية تجاه القارة الإفريقي ة، من خلال إبراز أهمية الدبلوماسية الإقتصادية كأحد أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، في دعم عملية التنمية الإقتصادية الوطني ة وتعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الوط ن .وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل الجهاز الدبلوماسي لتعزيز دور الجزائر في القارة الإفريقية، كأحد أهم الخيارات الإستراتيجية في سياسة الجزائر الخارجية.

2)- الطالبة شرع نورة (2021)، دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمو الصادرات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزار.

تهدف الدراسة إلى التطرق إلى مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام و إلى الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر بشكل خاص، وتحليل و تفسير سبب التباين في حجم الصادرات للجزائر مع مختلف الشركاء التجاريين في ظل الدبلوماسية الاقتصادية، و الوصول إلى التصور الأمثل لصياغة التبادل التجاري بين الجزائر و دول العينة وفقا للتمثيل الدبلوماسي للجزائر معهم .

3)- الطالبة حلام زواوية (2018)، جدوى الدبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزار.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام بالجزائر، وهذا خلال الفترة من سنة 1980 إلى 2014 ، حيث اعتمدنا في دراستنا النظرية على مجموعة من الأدوات التي درست العلاقة بين الاستثمار الأجنبي في الطاقات المتجددة والنمو الاقتصادي، وقمنا بالتطرق إلى استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة بالجزائر ومناخ الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة الشمسية في إطار نموذج تحليل مخاطر الاستثمارDREI.

4)- الطالبة بن ظاهر نائلة، الدبلوماسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول شمال إفريقيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة (2016)

تهدف الدراسة إلى توضيح دور الدبلوماسية في دعم الاقتصاد من خلال التكتلات والاتفاقيات مع الدول وفتح مجال الاستثمار مع الإشارة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحليل لبعض المعطيات عن حجم التبادل التجاري قبل وبعد الاتفاق و توصل الباحث إلى أن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي كان ناجحا إلى حد كبير في شقه السياسي من خلال فك الحصار المضروب على الجزائر، وأقلا نجاحا في دعم الاقتصاد الوطني.

2.4. الدراسات الأجنبية

1)- Norsilawati et al., "The effect of FDI towards GDP growth in Malaysia.", e-Proceedings of - **Norsilawati et al.** International Conference on Language, Education, Humanities &Social Sciences,(2021).

حاولت هذه الدارسة البحث عن مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دولة ماليزيا وهذا خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2018 عبر مقاربة طريقة المربعات الصغرى العادية، من خلال استخدام البيانات السنوية التي توفرها قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي حيث أظهرت الدراسة

التجريبية للنموذج القياسي المستعمل أن المتغيرات المستقلة المستخدمة والمتغير التابع مستقرة عند الفرق الأول، كما أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

2)- باسم حازم البدري، ياسمين سمير عبد الجبوري، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية) حالة تطبيقية عن الجلود العراقية للمدة (1990-2014) (2017).

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في انسياب الجلود العراقية إلى السوق العالمي و إلى أهم استعمال نموذج الجاذبية و التي تضمن المتغيرات المستقلة مع الشركاء التجاريين (الأردن و الأمارات العربية المتحدة) المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كمية أنتاج السلعة، سعر تصدير السلعة، المسافة و المتغير التابع صادرات الجلود العراقية.

3)- الإعداد الباحث صلاح الدين حمد في سنة 2015 أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية سوريا أنموذجا (أطروحة دكتوراه) .

تطرق فيها لمفهوم الدبلوماسية و المقاربات الاقتصادية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، مرو ا ر بالعلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية و التنمية الاقتصادية، وحاول الباحث في الأخير على إعطاء التفسير للدبلوماسية الاقتصادية السورية بعد الحرب و قبلها.

4)- الباحث عبد الحميد مشري، (2010)، مذكرة ماجستير بعنوان الدبلوماسية الاقتصادية في العصر العولمة، المغرب أنموذجا

تهدف الدراسة إلى تقديم تعريف الدبلوماسية الاقتصادية في العصر العولمة مرورا بالوظائف التي تخص الدبلوماسية الاقتصادية و إعطاء التفسير للمقاربات مع التحولات البنيوية وينهي كلامه بآليات الدبلوماسية الاقتصادية في ظل العولمة.

5. خلاصة الفصل:

الدبلوماسية الاقتصادية هي جزء من الدبلوماسية التقليدية التي تهتم بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وتعد وسيلة فعالة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول وتعزيز الاستثمارات الأجنبية في البلدان المضيفة. وتحقق الدبلوماسية الاقتصادية هذه الأهداف من خلال التعاون والتفاوض بين الدول وتسهيل الإجراءات اللازمة لتحسين البيئة الاستثمارية.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد:

اعتمدت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على عدة مستويات من اجل عقد اتفاقيات التي من شأنها أن تحسن من قطاع التجارة الخارجية .فلجأت للدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة التجارة العالمية، كما استغلت الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية و الثنائية في إبرام اتفاقياتها ا التجارية و التي سنحاول أن نفصلها فيها نوعا ما في ما يلي:

2. الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر .

1.2. الجزائر في الدبلوماسية الاقتصادية.

تعتبر الشؤون السياسية ركيزة الدول في بناء نظام السياسي و قيام تلك دولة، حيث كانت تتمثل في عمل البعثات الدبلوماسية في مختلف الدول، من أجل تنمية مصالحها .أما في الوقت الحالي أصبحت على أساس محتواها الاقتصادي، حيث أصبح التمثيل الدبلوماسي مخططا و محسوبا ماليا، وأصبح الهدف الدبلوماسي هدفا اقتصاديا في تنمية مصالح البلاد[1].

بعد الثورة الجزائرية المجيدة أصبحت الج ا زئر تتمتع بالسمعة الطيبة ، خاصة بعد انحيازها إلى حركات التحرر، من اجل استرجاع سيادتها شاملة عبر جمل من التحولات علي الصعيدين الداخلي والخارجي ،من أهمها استعادة الثروات التي توجد تحت الهيمنة الشركات الأجنبية بالإضافة إلى انتهاج سياسة تحرير النفط. أصبح الجزائر تدعم الكثير من الدول خاصة ذات الإطارات في المجال المحروقات وأيضا مجالات مختلفة، بغية السيطرة على الوسائل الإنتاج ضمن العلاقات التعاون، على الصعيد الخارجي . وبفعل نشاطها الدبلوماسي المكثف نتج عنه قرار التأميم على الصعيد .[2]

العالم الثالث ، حيث دعت إليه الج ا زئر لدورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 بغية التعاون في مجال التكنولوجيا و المبادلات التجارية ، حيث أنتج عن الإعلان ضرورة وضع نظام اقتصادي دولي جديد

[1] محمد بوعشة ، الدبلوماسية الج ا زئرية ، ط 1، بيروت: دار الجبل، 2004، ص49.

[2] Francis, sempa ،US National security doctrines Historically reiewed ،American Diplomacy,2003
www.americandiplomacy.org.

و متوازن ،بالرغم من أن الدول المصدرة للمواد الأولية لم تأخذ سوى القليل أدى ذلك إلى حدوث تناقضات في النظام الاقتصادي الدولي.

تحتل المبادرة الجزائرية موقع المتميز للمواد الأولية في المنظومة الصاد ا رت العالمية ، نتج عن ذلك لفت انتباه مختلف التيارات الدولية على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على العملة الصعبة في القيام بالعملية التنمية .

تعد التأميمات 1971/02/24 أزمة كبرى تواجه علاقات الجزائر الخارجية، حيث وجب عليها التخلص ولو نسبيا من الضغط والتبعية، ومن الهيمنة الفرنسية التي كانت تختبئ وراء شركاتها العاملة في النفط الجزائري، حيث كانت أزمة التأميمات تمثل أكبر العوائق الاقتصادية ،خاصة في المجال النفط الذي فرضته فرنسا ،و ذلك باستمرارية في فرض سيطرتها على هيئة تثمين باطن الصح ا رء . بالإضافة إلى أكبر العائق الذي تمثل في أزمة التسعينات، ونهاية لتلك السياسة الوطنية التي كانت تعتمد على الانسجام الداخلي 3 عند صنع أداء السياسة الخارجية ، حيث تزحزح موقع الج ا زئر الدولي و من الضرورية التفكير لاستعادة مكانتها ، ولعل ما حصل من تحولات دبلوماسية ايجابية خاصة بعد عملية الوساطة في القرن الإفريقي يعد بداية مشجعة على هذا الطريق [1].

أولا: واقع الاقتصاد الجزائري.

مر الاقتصاد الجزائري بمجموعة من المراحل المتنوعة المتعددة بفترات زمنية مختلفة، تميزه كغيره من اقتصاديات العالم و يتم ذلك عبر تحديد قدرته على الاندماج و المنافسة في الاقتصاد العالمي عامة و الاقتصادي الأوروبي خاصة.

1- بنية الاقتصاد الجزائري:

يعتبر الميزان التجاري القاعدة الأساسية الاقتصاد الدولة، بالنسبة للمي ا زن التجاري للاقتصاد الجزائري فهو اقتصاد ريعي لاعتماده على قطاع المحروقات ،فهو يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام، وثلثي المداخيل الضريبية للدولة و 97 % من إيرادات الصادرات .1 فهي تحتل المرتبة 15 عالميا من الاحتياط النفط.

[1] Pyrros Papadimitriou and Victoria Pistikou ،Economic Diplomacy in National Security / Procedia Economics and Finance 19 (2015) 129.

تحتل الجزائر المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي ، بحيث أن الجزائر تعتبر الدولة المسيطرة في البحر الأبيض المتوسط باعتبارها أول منتج ومصدر للنفط والغاز الطبيعي ، وممول الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي .[1]

يشكل النفط والغاز الطبيعي المسيل، ثروة البلاد الرئيسية، مداخيل صادرتها بالعملة الصعبة أكبر تحدي وجب معالجته، % 60 من المداخيل .النفط الجزائري، خفيف، بكمية أقل من الكبريت، مطلوب بشدة في السوق العالمية .إنتاج النفط الخام، في صحراء الجزائر خاصة قرب الحدود الليبية، رغم وجود أكثر من 50 حقل بترول، الذروة التي كانت2.2 مليون برميل في 1986 انخفضت ل 700 ألف في 1990 بسبب العشرية السوداء .خفضت الحكومة سقف الإنتاج، لإطالة عمر الحقول، و تماشيا مع سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك. مثلت قدرة الجزائر على تكرير البتر ول 975 ألف برميل يوميا وبلغ الإنتاج سنة 2017 قرابة 21مليون برميل.

قدرت مدة نفاذ المحصول الغازي في 1992 ، ب 60 سنة (نفاذ في 2050) لكن بعد ما تم اكتشاف المزيد من الحقول، وصار الاحتياطي يكفي لأكثر من 150 سنة أخرى هذا الاحتياطي الذي يبلغ 90.000 مليار م مكعب، أهم قيمة من النفط حاليا، مع سياسة التنويع، و جنوب الج ا زئر كان أكبر حقل .كل محطات تمييع الغاز مملوكة للجزائر مجمع سوناطراك، التي شجعت باتفاقيات مع أوروبا تمديد أنابيب الغاز عبر البحر الأبيض المتوسط لإيطاليا و إسبانيا .بعد محاولة الحكومة رفع سعر الغاز1 ، بحجة عدم أخذ السعر الحقيقي، قررت الخروج من منظمة الدول المصدرة للنفط في مجال الغاز، لتدخل الأسواق الحرة .زيادة صاد ا رت البترول أو الغاز المكرر، أحد أولويات الحكومة، في سياسة التنويع. ساعدها أيضا، زيادة الطلب الداخلي عليها.

2-التطور الاقتصاد الجزائري :

تعرض الاقتصاد الجزائري في فترة زمنية 1986 ،إلى ضعف كلي في اقتصادها أدى ذلك إلى انهيار في أسعار البترول ،بالإضافة إلى تقليص عائدات صاد ا رت المحروقات، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات وقد تسبب هذا الانخفاض في خسائر للج ا زئر قدرها 09 مليار دولار .حيث لجأت الج ا زئر إلى جدولة المديونية

[1] Corneliu MUNTEANU ،The impact of economic diplomacy over national economic security ، Case study on Eastern Partnership region International Economic Relations faculty Moldova P6.

الخارجية) .جدول المديونية تبعت الجزائر جملة من الإصلاحات و الاعتماد على الإصلاحات الذاتية ، من خلال الصندوق النقد الدولي ،إلا أنها من التحقق النمو الاقتصادي و استمرار الاعتماد على القطاع الواحد يتم تحليل المتغيرات الاقتصادية الجزائرية باعتماد على المؤشرات الأداء الاقتصادي، ويعتمد قياس النمو الاقتصادي على التغير في حجم الناتج الداخلي الخام.

العلاقات الاقتصادية الخارجية :وقعت الجزائر عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر .عرفت الج ا زئر مؤخرا توجه عدة من الدول المتوسطية نحوها، حيث فتح السوق هو من شجعها .حين فتحت الدولة قطاعات حيوية، منها قطاع الكهرباء والغاز .الج ا زئر حاليا في أول قائمة المستثمرين الأوربيين وأرباب العمل الأجانب، وفي عدة مجالات كالاتصالات والسياحة، النقل والصناعة .من31 مشروع أجنبي سنة 2003 إلى 1893 سنة2016 .[1]

العلاقات التجارية :تسعى الج ا زئر لخلق مناخ استثماري) اقتصاد السوق (معوضة غيابها قبلا، فقامت مثلا بسن قانون المحروقات في 2005 لتشجيع استكشاف منابع طاقوية جديدة، كما هي ساعية لجلب نظر أوروبا و اتحادها .هذه الوجهة، تسمح لها بتصدير صناعتها بدون رسوم جمركية، كما تخفض تدريجيا رسومها على الواردات. وقعت الج ا زئر على معاهدات بطرفين، مع 20 دولة، أوروبية، الصين، مصر، ماليزيا، و اليمن . تفاهمت أيضا مع الولايات المتحدة، في مخطط استثمار، جويلية 2001 ، و هو حاليا في نقاش. رغم علاقاتها الخاصة مع فرنسا، كأي دولة مستقلة، أ ا ردت الج ا زئر خلق مناخ دولي حولها، بعلاقات مع العالم الثالث، و دول شرق أوروبا .2 مع تخلف الوحدة المغاربية، و غياب سياسة تفعيل التجارة العربية، لم يتعدى المي ا زن التجاري بين الج ا زئر و باقي البلدان العربية 2%.

2.2. الشراكة الاقتصادية الأورو جزائرية

بعد توقيع كل من تونس و المغرب على الش ا ركة الأوروبية ، جاء دور الج ا زئر لإنهاء مفاوضتها مع الاتحاد الأوروبي 04 مارس 1997 بتوقيع الشراكة ،لكنها دخلت حيز التنفيذ في سنة 2005 ، ضمن ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية[2].

[1] ثامر كامل الخزرجي ،العلاقات السياسية الدولية، ط 1، عمان : دار مجدلاوي للنشر،2009، ص34.

[2] فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة العربية، دار البيضاء: دار الحداثة للنشر والتوزيع، 1982، ص71.

مضمون الشراكة الأورو جزائرية :احتوت هذه الش ا ركة على جملة من المحاور تمثلت في:

1/ محور الأول :يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطية) وهذا ما جاءت به المواد 5,4,3 من الاتفاقية .

2/ محور الثاني :يتعلق هذا المحور بالتبادل التجاري ،وإقامة منطقة الحرة للتبادل، إذ تم تحديد مدة الفترة الانتقالية ب 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لاجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06).

3/ محور الثالث :يتعلق الأمر باتفاق الطرفين على الإنشاء وتقديم الخدمات، وتوسيعها في مجال يسمح بإد ا رج الحق في إقامتها في إقليم الآخر، وتحرير الخدمات.

4/ محور ال ا ربع :يتعلق بالدفع أ رس المال، المنافسة واإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري 2 العمل به.

5/ محور الخامس :يتعلق بالوضع الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة ،وتم الاتفاق بشأن تحرير مبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل.

6/ محور السادس :يتعلق ب- :دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

-إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

-ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

-الأخذ بعين الاعتبار للآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد

.الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

واقع الشراكة الأورو جزائرية :تخضع العلاقة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر في أفريل 2002 بإسبانيا ،و دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 من أجل إنشاء منطقة للتبادل الحر[1].

حيث سجلت المبادلات التجارية الجزائرية في سنة 2009 حوالي 93 مليار دولار، وفي سنة 2010 سجلت مباد ا رت ب 97 مليار دولار، حيث قدرت زيادة ب 14.5 % ،و عرفت سنة 2009 بالانخفاض ب 29.6 %وذلك بسبب الانخفاض وتيرة العائدات المحروقات

تعتبر الجزائر منطقة جيدة للتبادل التجاري، لأنها تمثل 50 % من إجمالي المبادرات التجارية الجزائرية ،بعد التقرير الذي أعدته الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية اتضح أن حجم التجارة بين دولتين حولي 45.4 مليار دولار من الصادارت والواردات.

الجدول رقم 01: يبين الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بين سنيتين 2000-2010.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	5256	5903	6732	7954	10097	11225	11729	14427	20985	20772	20704

المصدر: موقع الرسمي للوزارة التجارة الخارجية

الواردات :بعد الاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الج ا زئر ،أصبحت أوروبا تسيطر على الواردات الجزائر ب نسبة 60 % من الواردات الجزائر ،حيث نلاحظ ارتفاع بالنسبة الواردات نتيجة جدولة التخفيض الجمركي المتفق عليها، بالإضافة إلى ارتفاع في وتيرة الواردات سنة 2007 وهذا ما يدل على هيمنة الاتحاد الأوروبي بالنسبة 50%على السوق الجزائرية .

الجدول رقم 02: يبين الصادرات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بين سنيتين 2000-2010.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	13792	12344	12100	14503	17396	25593	28750	26733	41246	23186	22009

المصدر: موقع الرسمي للوزارة التجارة الخارجية

[1] محمد حسن علاوي،كريم بوروشة، تفعيل الش ا ركة الأورو ج ا زئرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي،العدد4، 2016، ص37-36.

الصادرات :تزايد في وتيرة الصادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي، خلال فترة 2000- 2010حوالي 42 مليار دولار(جدول الصادرات)حيث نلاحظ ارتفاعها خارج المحروقات ،انخفاض الصادرات سنتين 2001، 2002، 2009، 2010 أدى إلى تراجع العملة وانخفاض في سعر المواد الأولية(منحى بياني).

الشكل رقم 02: منحنى بياني لصادرات وواردات الجزائر.

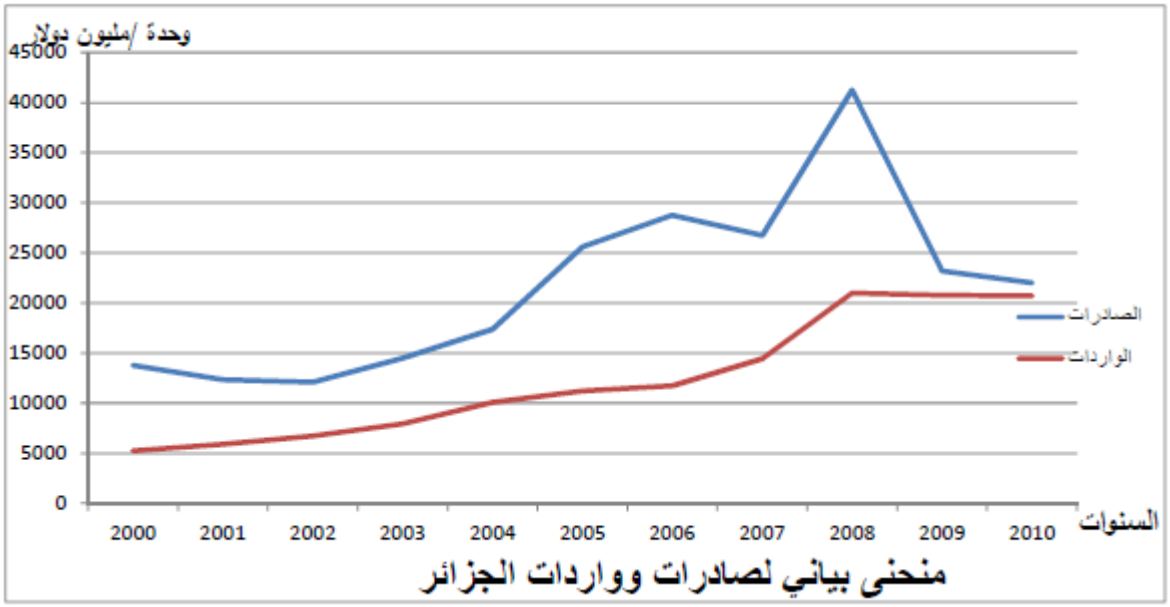

المصدر: من إعداد الطالب حسب معطيات الجدول

دوافع الشراكة الأورو جزائرية إذ أن هنالك عديد من الدوافع لتجسيد الش ا ركة من جهة الطرفين:

بالنسبة للج ا زئر :تعزيز دخول الج ا زئر في اتفاق الش ا ركة الأوروبية، مما يساعدها في التنمية صاد ا رتها ودخولها للأسواق الدول الاتحاد الأوروبي، و إعفائها من الرسوم الجمركية، دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي إضافة إلى الاستثمارات الأوروبية و زيادة في نمو الاقتصادي، استفاد من المساعدات المالية ضمن الاتفاقيات الش ا ركة.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي :بناء تجمع اقتصادي أورو متوسطي يهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي ،نقل التكنولوجيا و أنشاء مؤسسات الاقتصادية للدول شريكة، تقديم مساعدات مالية" ميدا1 و ميدا"2 ، تسويق منتوجاتها الأورو.

3.2. الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إفريقيا .

مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إفريقيا يدفع الفضاء الإفريقي، الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والبشري الواسع والواعد، الجزائر إلى بناء توجهات دبلوماسية واقتصادية وسياسية، كبلد إفريقي بموقعه الاستراتيجي اهلام وبتراكماته التاريخية العديدة مع دول القارة. ولعل التحركات الدبلوماسية والأمنية الجديدة اليت أصبحت تضطلع هبا الجزائر على المستوى الإفريقي، تعكس هذا التوجه الجديد في علاقاتها الخارجية[1].

1- إفريقيا الموقع والأهمية:

إفريقيا هي ثاني قارات العالم مساحة، إذ تبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كم2 ، هي قارة ضخمة بكل المقاييس، بجغرافيتها المترامية الأطراف؛ بساكنتها المتنوعة الأعراق واللغات والديانات والثقافات؛ بمناجمها ومعادنها وثرواتها الطبيعية الهائلة؛ بموقعها الجيوستراتيجي الذي يجعل منها معبرا للسلع والرساميل والخدمات، وتقدر المعطيات الإحصائية سوق إفريقيا الداخلي، بأكثر من ملياري نسمة في أفق العام 2050 ، حيث ستشكل 22 بالمئة من سكان العالم.

وتبلغ الأراضي غير المزروعة في إفريقيا بنحو 600 مليون هكتار، أي نصف الأراضي الخصبة غير المستغلة دوليا، كما أن الغابات تعطي أكثر من 23 بالمئة من مساحة القارة.

كما تحتوي القارة على 30 بالمئة من الإحتياطي العالمي للمعادن، وضمنها 80 بالمئة من المعادن النفيسة من فصيلة الكروم والبلاتين، و 12 بالمئة من الإحتياطيي العالمي للمحروقات، و 24 بالمئة من الإحتياطي العالمي للذهب الخام، و 11 بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة، ومعها 18 بالمئة مما يستغل في الفلاحة، في الوقت الذي تستحوذ فيه القارة على 51 بالمئة من الإحتياطي العالمي من الفوسفات .

كل هذه الثروات موجودة في قارة تعاني خطر الفقر والجوع وعدم الإستقرار؛ وقد أكد خبراء صندوق النقد الدولي أن إحتياجات القارة إلى تمويل مشاريع البنية التحتية تقدر بحوالي 540 مليار في 2020وقد عرفت القارة الإفريقية بين سنتي 1960 و 2001 ، أكثر من 100 إنقلاب عسكري ، سواءفي الصومال أو ليبيريا

[1] محمد سخري، التنافس الدولي في إفريقيا: الأهمية الإستراتيجية التي اكتسبتها القارة الإفريقية في السنوات القليلة الماضية، الموسوعة الجزائرية للد راسات السياسية والإستراتيجية ، تاريخ النشر 13 / 10 / 2021 .

أو سيراليون أو رواندا أو بوروندي أو الكونغو، وقبل تلك الدول في ليبيا القذافيوغيرها؛ دون الحديث عن الحروب الأهلية والنزاعات حول الحدود بين أكثر من دولة إفريقية[1].

2. الجزائر تتجه جنوبا ..تجربة الجزائر في الدبلوماسية الإقتصادية:

منذ سقوط التحالف الرباعي بين(الجزائر وجنوب إفرقيا ونيجيريا وليبيا)، إثر وفاة الزعيم الليبي السابق معمر القذافي؛ فقدت الجزائر بصفتها دولة فاعلة في الإتحاد الإفريقي كثيرا من الأوراق الدبلوماسية في القارة السمراء، لتضاف تلك النكسات إلى غيابها البارز عن الساحة الإقتصادية جنوبا، متأثرة بقصور سياسات الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على الصعيد الإفريقي في العشرين سنة الماضية يقول الدبلوماسي السابق عبد العزيز رحابي عن دبلوماسية بوتفليقة في إفريقيا، أن الرجل لم يزر أي دولة إفريقية بشكل ثنائي، مضيفا : "أن الدبلوماسية الحديثة تبنى على هذا الأساس وليس في كبرى المنتديات الإفريقية، بمعيار الزعامة التي أكل الدهر عليها وشرب، وتلك إحدى صفات بوتفليقة."

يمكن تقسيم تفاعلات الجزائر الراهنة في محيطها الإقليمي، بداية عهد الرئيس عبد المجيد تبون في ديسمبر منذ 2019، إلى ثلاث دوائر رئيسية : أولها، الدائرة الليبية بما تشهده مؤخرا من تطورات عسكرية وسياسية متلاحقة؛ وثانيها، دائرة الساحل الإفريقي التي أصبحت من أكثر دوائر تهديد الأمن الجزائري؛ أما ثالثها، فهي دائرة البحر المتوسط التي تحمل أهمية إستراتيجية كبرى للجزائر، وخاصة من الناحية الإقتصادية .

واكبتها مؤشرات قوية في تغير كبير على مستوى أدوات السياسة الخارجية الجزائرية التي سيتم ت وظيفها في المرحلة المقبلة، فقد تضمنت مسودة التعديلات الدستورية، تعديلا يسمح لرئيس الجمهورية بتوجيه القوات الجزائرية إلى الخارج في عمليات لحفظ السلام تحت إشراف أممي وبشرط موافقة ثلثي أعضاء البرلمان .

إنعكس ذلك على مستوى كثافة التفاعلات التي شهدتها السياسة الخارجية للجزائر مع محيطها الخارجي، من خلال مشاركة الرئيس تبون في مؤتمر برلين (19 جانفي) 2020 بشأن الأزمة الليبية ، ثم قمة الإتحاد

[1] محمد سخري، التنافس الدولي في إفريقيا: الأهمية الإستراتيجية التي اكتسبتها القارة الإفريقية في السنوات القليلة الماضية، مرجع سبق ذكره.

الإفريقي(09 فيفري) ، قبل زيارته للمملكة العربية السعودية(26 فيفري) ، إ لى جانب زيارات مهمة لوزير الخارجية السابق صبري بوقادوم كانت أهمها إلى ليبيا.[1]

غير أن تراجع الإنخراط الجزائري في إقليم الساحل في السنوات الأخيرة، فتح المجال لتآكل إنجازاتها بعد ما سحب البساط من قيادتها للجهود العسكرية المشتركة، بعد أن تشكلت في 2014 قوات مجموعة الدول الخمس الكبرى، التي تضم تشاد والنيجر وبوركينافاسو ومالي وموريتانيا، بدعم فرنسي مباشر ، مما أدى إلى منع الجزائر من لعب أي دور فاعل في رعاية عملية السلام، وتقديم الدعم للنظم الحاكمة الهشة في كل من مالي وبوركينافاسو، والجزائر لا ترحب بهذا التمدد الف رنسي في جوارها الجنوبي، والذي يبدو أنه غير محدد بسقف زمن، خاصة في ظل النهج المتشدد الذي يتبناه الرئيس تبون في علاقته بفرنسا، والذي يأتي- في العديد من أوجهه -إستكمالا لمسار بدأ في السنوات الماضية، فقد رفضت الجزائر المشاركة في مؤتمر إطلاق القوة المشتركة العابرة للحدود للدول الخمس الكبرى، في ديسمبر (2017) بالإضافة إلى خطر فتح الباب أمام أدوار مغربية أكثر نشاطا في إقليم الساحل في المجال السوسيو -اقتصادي.

يبدو أن الفريق المستحدث من دبلوماسيين جزائريين من بعد فترة الحراك الشعبي، يؤمن" بالمصالح والبراغماتية"؛ لذلك يتوقع أن تجسد الجزائر حضورا أكبر في المنتديات الإقتصادية في إفريقيا، بعد أن تمكنت من فتح معبر بري على قدر كبير من الأهمية مع موريتانيا في 19 أوت . 2018 ويذكر علي بن ناصري،

رئيس الجمعية الجزائرية للمصدرين الجزائريين في هذا الشأن أن موريتانيا تمثل قاعدة مهمة للتبادل بين الجزائر ومحيطها الإفريقي، وتحديدا البلدان مثل :السنغال ومالي في الجنوب لافتا إلى دور موريتانيا في تنمية وتطويرهذه المبادلات مع المحيط الإفريقي .

إن فكرة التبادل الإفريقي التي تبنتها الجزائر سريعا، جائت في سياق " إحباط "كامل للمنظومة الإقتصادية الجزائرية، بعد سنوات من إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي وقعته الجزائر عام 2005 ؛ إذ يقيم خبراء جزائريون نتائج الإتفاق بالسلبية للجزائر بفعل إختلال مطلق لقيمة التبادل التجاري المشترك؛ هذا بالإضافة إلى أن برنامج " سياسة الجوار الأوروبية " كان عاملا معطلا إثر رفض الجزائر البند الخاص بشروط الحوار السياسي، والحوكمة وحكم القانون وتعزيز الحقوق الأساسية.

[1] علي ياحي، تبون في مؤتمر برلين، بين مشاركة شكلية وفرض خطته لمنع الحرب في ليبيا، أندب دنت عربية، .تاريخ النشر: 19 جانفي 2020 على الرابط: https://www.independentarabia.com/nade/87771

وبعد تأخر لعقود، تتحرك الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية للتصدير نحو إفريقيا، في إطار دفع الصادرات خارج المحروقات إلى الأمام، ضمن خطة الإنعاش الإقتصاد ي التي رسمها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بوضع الشبكة الدبلوماسية لدعم ومرافقة الديناميكية التجارية والصناعية .وفي هذا الإطار تستخدم وزارة الخارجية أدوات الدبلوماسية الإقتصادية وبشكل خاص منتديات الأعمال، كمنصة للقاءات رجال الأعمال الجزائريين والأجانب داخل البلاد وخارجها، مما يسمح بتحسين العقود بين المتعاملين الإقتصاديين الشركاء، لإغتنام الفرص التي توفرها إتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، التي حتما ستعود بمكاسب على جميع الأطراف .[1]

وقد لاحت مؤشرات تحرك الدبلوماسية الجزائرية إقتصاديا بهدف تنويع الإقتصاد، وفي هذا السياق، وبهدف تعزيز صادرات المجمعات والشركات الإقتصادية الجزائرية، على غرار مجمع " كوندور وفالكو "لبحث سبل صادرات هذه الشركات إلى إفريقيا، فقد تنقل أكثر من 40 مستشارا إقتصاديا إلى ولاية برج بوعريريج، لمعرفة قدرات هذه الشركات في التصدير للمنتجات الإلكترونية والكهرومترلية؛ ومن ثم فإن مهمة هؤلاء المستشارين هي إقتناص الفرص الإقتصادية من خلال التصدير في عدة منتجات نحو أكثر من أربعين بلدا إفريقيا، والتي تعد ضرورة حيوية لتدارك تأخر الجزائر في الولوج إلى بلدان القارة الإفريقية تجاريا وإقتصاديا، رغم العلاقات السياسية والدبلوماسية المميزة التي تربطها بمعظم دول القارة. وإلى جانب التحرك الميداني للدبلوماسية الإقتصادية في إفريقيا، هناك تحركا داخلي تمثل في أول معرض موجه للسلك الدبلوماسي الإف ريقي المعتمد بالجزائر، يتضمن منتجات شركة كوندور الموجهة للتصدير، في إطار تعزيز التبادلات الإفريقية البينية، كما كشف عن ذلك المدير العام المساعد " لكندور"، مشددا على أن هذه الأخيرة كانت من أوائل المستجيبين لدعوة رئيس الجمهورية للتوجه نحو التصدير خارج المحروقات، ودخول منطقة التبادل الحر الإفريقي حيز التطبيق .

غير أنه يجدر التأكيد على أن مواكبة هذا التوجه نحو التصدير يستدعي تعزيز قدرات الإنتاج ككل، مما يعن زيادة عدد المناصب إلى 3700 منصب جديد في 2021 ، كما ذهبت إلى ذلك الشركة، بتوفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه االصناعات بأسعار مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج .

[1] مهماه بوزيان، الجزائر تملك مفاتيح " القوة الناعمة " و " القوة الحية " لإقتحام إفريقيا إقتصاديا، تاريخ النشر2016/12/04 ، على الرابط : https://www.el-massa.com/dz/%D9%8A%D8%A7

من هذا المنظور، بإمكان الجزائر البدء في إمداد العديد من الأسواق المحلية للبلدان الإفريقية بمنتوجات ذات جودة عالية (الصناعات الغذائية، المواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية، الصناعات الميكانيكية إلخ.)..

ومن ثم مباشرة إستثمارات ذات قيمة عالية في مجال المنشآت والبناء والنقل والأشغال العمومية وتطوير البنى التحتية(حيث تتوفر في إفريقيا اليد العاملة)، ومعالجة المنتجات الغذائية، والمساهمة في تنمية سوق التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال.

بالإضافة إلى توسيع نشاط مؤسساتنا الطاقوية، وهو ملف بالغ الأهمية، إذ أن أكثر من ثلثي سكان إفريقيا وجنوب الصحراء لا يحصلون على الكهرباء (وفقا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة من المتوقع أن يصل صافي الطلب على الكهرباء في إفريقيا إلى ثلاثة أضعاف بين عامي (2010و2030) وبما أن قطاع الكهرباء هو مسألة إستراتيجية، فإن هناك عشرات مليارات الدولارات للإستثمار في العقود المقبلة[1].

4.2. الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية مع أسيا وأوقيانوسيا.

تحتل القارة الآسيوية مكانة جد هامة على الساحة الدولية، سواء كان ذلك من الناحية السياسية أو الجيوستراتيجية، ناهيك عن تأثيرها البارز في دوائر الاقتصاد والمال والتجارة العالمية. فبفضل مساحتها وتعدادها السكاني، تعتبر أكبر قارة على وجه المعمورة، حيث تمتد على مساحة 44,5 مليون كلم^2 ، وهو ما يشكل حوالي 30% من أراضي العالم. كما تضم ما يقارب 4,5 مليار نسمة، وهو ما يعادل 60% من سكان العالم.

تعود العلاقات بين الجزائر والدول الآسيوية لحقبة الكفاح المشترك لنيل الاستقلال، حيث شارك وفد عن جبهة التحرير الوطني في "مؤتمر باندونغ" المنعقد بأندونيسيا، في الفترة ما بين 18 إلى 24 أفريل 1955، والذي جمع لأول مرة ممثلين عن 29 دولة إفريقية وآسيوية. ولكونه إلتأم أشهر قليلة فقط بعد اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1945 المجيدة، فقد شكل هذا المؤتمر منعطفا حاسما في مسار تدويل القضية الجزائرية.

[1] مولاي عبد القادر،" التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014 ، ص 24 .

على إثر ذلك، وحتى قبل نيل الجزائر استقلالها، اعترفت العديد من الدول الآسيوية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأقامت معها علاقات دبلوماسية، كما تم فتح ممثليات لجبهة التحرير الوطني وللحكومة المؤقتة في عدة عواصم آسيوية.

بعد استقلال الجزائر، تعززت العلاقات مع القارة الآسيوية في إطار الجهود المشتركة للدفاع عن مصالح الدول النامية وفي إطار حركة دول عدم الانحياز، وكذلك في خضم الدعم المقدم من قبل بلادنا لمختلف القضايا العادلة لدول المنطقة، على غرار الفيتنام. كما لم تتوانى الجزائر عن تقديم المساعدة لنضال الشعوب الآسيوية التي بقيت تحت نير الاستعمار من أجل تقرير مصيرها، مثل نضال شعب تيمور الشرقية.

عرفت القارة الآسيوية خلال العشرين سنة الماضية تحولات عميقة ناتجة من جهة، عن صعود قوى اقتصادية أصبحت بمثابة القاطرة الجديدة للاقتصاد العالمي، ومن جهة أخرى، بفعل مسارات الاندماج في المنطقة التي تجاوز تأثيرها الإطار الجهوي.

فمجموعة الـــ20 ، التي تتألف من الدول الأكثر تصنيعا في العالم، تضم خمسة دول عن القارة الآسيوية، وهي الصين وجمهورية كوريا والهند واندونيسيا واليابان، وهي كلها من الفاعلين الأساسيين في العديد من الملفات الدولية، مثل التغيرات المناخية والأزمة المالية والإختلالات

الاقتصادية الكونية والمفاوضات التجارية.

من جانب آخر، فبدخل إجمالي داخلي يقارب 33.000 مليار دولار أمريكي ونمو اقتصادي يفوق باقي مناطق العالم، أضحت منطقة آسيا وأوقيانوسيا تشكل واحدة من أبرز مراكز الثقل العالمي في ميدان المبادلات الاقتصادية والتجارية العالمية. وينتظر عودة نشاط الأسواق التجارية الآسيوية لإعادة بعث الاقتصاد العالمي الذي تأثر بشدة على إثر جائحة كوفيد – 19.

تتدخل دول القارة الآسيوية أيضا، وبشكل حاسم، في تطور التجارة العالمية للسلع والخدمات. فالصين واليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة تعد من بين أهم عشرين دولة من حيث التصدير والاستيراد في العالم. كما نهجت العديد من الدول الأخرى النامية في المنطقة نفس المنوال، على غرار الهند وميا نمار وتايلاند ولاوس والفلبين وكمبوديا والفيتنام وبنغلادش. ومع بدء العمل بمنطقة التبادل الحرة لآسيا والمحيط الهادي، ابتداء من 15 نوفمبر 2020، غدت الأخيرة أكبر منطقة تبادل حر في العالم.

وانطلاقا من عمق الروابط التاريخية واستنادا للاعتبارات السالفة الذكر، يعد تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والمبادلات التجارية والثقافية مع دول منطقة آسيا وأوقيانوسيا من أولويات السياسة الخارجية للجزائر.

فمن الناحية السياسية، تعمل الجزائر على دعم روابط الصداقة وتعزيز المشاورات السياسية مع الدول الآسيوية على المستوى الثنائي وفي إطار المحافل الجهوية والدولية، وهو ما يؤكده تطابق وجهات النظر وعديد المواقف المشتركة للطرفين تجاه القضايا الجهوية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

كما أقامت الجزائر علاقات دبلوماسية مع العديد من الدول الجزرية المستقلة بأقيانوسيا (جمهورية فانواتو عام 1986، جمهورية جزر فيجي في سبتمبر عام 2010، جزر سليمان بتاريخ 11 جوان 2012، توفالو في 12 جوان عام 2012 و جمهورية جزر مارشال بتاريخ 29 سبتمبر 2019).

من الناحية الاقتصادية، تحتفظ الجزائر بعدة شركاء في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وهم على وجه الخصوص، جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا واليابان والهند وفيتنام وماليزيا وزيلندا الجديدة وأستراليا.

من جانب آخر، تتواجد المؤسسات الآسيوية بقوة في الجزائر حيث تقوم بإنجاز مشاريع تنموية عبر تنفيذ صفقات عمومية، عقود مناولة وإنجاز دراسات في قطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل والطاقة والموارد المائية والبيئة.

في مجال المبادلات، يميل الميزان التجاري بشكل واسع لصالح الشركاء الآسيويين، وفي مقدمتهم الصين والهند وجمهورية كوريا واليابان. وتتشكل الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول أساسا من المحروقات والمواد الطاقوية والمنجمية، كالبترول والغاز والفوسفات والأمونياك.

كما تصدر الجزائر نحو دول المنطقة بعض المنتجات خارج المحروقات، مثل الفلين والجلود والرخام وأنابيب الحديد و الفولاذ من أشكال وأصناف مختلفة، بالإضافة للخضر والفواكه خاصة التمور وزيت الزيتون، مع العلم أن السوق الآسيوية تمنح فرص متنوعة للمصدريين الجزائريين والتي يتم استغلالها في إطار التوجهات الجديدة الرامية لإعطاء دفع قوي للصادرات خارج المحروقات.

تتركز استثمارات الدول الآسيوية في الجزائر أساسا في قطاع المحروقات، بالرغم من عديد الفرص المتاحة والتسهيلات الممنوحة من قبل الجزائر والتي يمكن أن تسمح بإقامة المزيد من مشاريع التعاون والشراكة في عدة قطاعات على أساس قاعدة رابح –رابح.

انضمت الجزائر، منذ 27 ديسمبر 2019، إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي تم إنشاؤه في إطار المبادة الصينية الحزام والطريق.

3. واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

1.3. العراقيل الادارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

وتتمثل هذه العراقيل في: **البيروقراطية والتعقيدات الإدارية :**تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين لتحيز والمحسوبية، وكذا سوء تسيير الإدارة وتميزها حيث يسجل بطء شديد في إصدار القرارات التنفيذية.

للقوانين وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر الأجنبي، دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر الأجنبي ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

بالتالي لا نندهش من هروب مما لا شك فيه أن التعقيدات الإدارية تشكل عائقا حقيقيا لدى المستثمر الأجنبي، و المستثمرين الذين يبحثون عن أجواء أرحب لدول تكون فيها إمكانية شراء أرض، أو الحصول على قرض، أو الاستفادة من امتيازات ...الخ في آجال قصيرة من الأمور المعتادة، مستفيدا من التطور التكنولوجي الذي تعتمد عليه الدولة المضيفة في إطار ، حيث يمنح للمستثمر رقم الحكومة الإلكترونية، ففي دولة ماليزيا يكفي لإنشاء شركة تجارية 30 دقيقة عبر التسجيل الإلكتروني تجاري عبر الانترنت، أما في الجزائر فلا يزال الأمر يسير عبر الطرق التقليدية التي تجاوزها الزمن[1].

يقوم القرار الاستثماري على دراسة تطور الأسواق وتطور التكنولوجيا لمعرفة فرص الربحية المستقبلية ثم إن هذه التطورات السريعة، يمكن أن يحضر مستثمر ملف مشروعه الاستثماري مع كل ما يلزمه من دراسات مع

[1] نادية والي، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، الجزائر، 2014 ، ، ص ص: 217-218.

كل ما يلزمه من دراسات ووثائق تحدد سبل نجاحه ودخل متاهات الإدارة الجزائرية، وبطء استجابة السلطات لمطالبه فالنتيجة الحتمية، أن بعد سنوات من إيداع التصريح بالاستثمار لم يكن قد شرع في إنجاز مشروعه، تتغير معطيات السوق لاكتشاف تكنولوجيا جديدة، أو تغير ذوق المستهلكين، أو استحواذ المنافس على النشاط الذي استهدفه المستثمر في مشروعه الاستثماري.

انعدام نظام معلوماتي خاص لاستثمار والمستثمرين :يلاحظ أن الجزائر تفتقد لنظام معلوماتي يكون دليل للمستثمر ويحتوي على مختلف الإحصائيات والمعلومات المتعلقة للاستثمار ، لأن الكثير من المستثمرين الأجانب يفتقدون إلى المعلومات الكافية حول فرص الاستثمار الجزائر.

2.3. المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

رغم الجهود الإصلاحية التي تبذلها الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنَّ هذه الجهود لم تنعكس بشكل إيجابي على حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد، حيث سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في عام . 2015 وهذا الرقم مخيب للآمال وبعيد كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من المعوقات التي تقف أمام تقدم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، لعل أبرزها المعوقات الإدارية والقانونية، وسوف نقوم بتلخيصها في النقاط التالية[1]:

-أ المعوقات القانونية:

يعتبر الجانب القانوني أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولا يكفي إصدار القوانين والقرارات بل لاب د من متابعة تنفيذها على أرض الواقع.

ويمكن تلخيص أهم العراقيل القانونية، التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

- ✓ كثرة القوانين وعدم استقرارها تبين بين الفينة والأخرى أن هناك إصدار جديد لقوانين وتعديلات وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين الأجانب بحيث يزرع فيهم الشك والخوف؛

[1] نادية والي، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص219.

- ✓ عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الاعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل الصحيح.
- ✓ عدم مسايرة قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات.

رغم تعدد المعوقات القانونية التي مست تطور وتقدم الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إلا أنه يبقى خرق المشرع الجزائري لمبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي أبرز تلك المعوقات، وسنتناول هذا الخرق من خلال التفصيل في ثلاثة نقاط تعكس ذلك وهي:

- ✓ تكريس قاعدة 51/49%.
- ✓ اخضاع الاستثمارات الأجنبية إلى الموافقة المسبقة واكتفاء الاستثمارات الوطنية بالتصريح لطلب المزايا.
- ✓ تقييد المستثمر الأجنبي في التنازل عن مشروعه الاستثماري.

عد لّت المادة 58 من المادة 4 من الأمر 03 - 01 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بموجب أمر08 - 06وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، 2010، 2011، 2012، المادة 4 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار .ومن خلال نص المادة 4 مكرر كانت واضحة فيما يتعلق بالقادة الاستثمارية الجديدة وآليات الشراكة، حيث أشارت أنه يتعين على المستثمرين الأجانب الذين يعملون في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، أن يقدموا تصريحا مسبقا لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وأنه لا يمكن إقامة استثمار أجنبي، إلا في إطار شراكة يكون فيها نظام المساهمة مبني لإمكان أن تتضمن الشراكة الوطنية عدة على أغلبية الشريك الوطني المقيم بنسبة % 51 على الأقل من رأس المال الاجتماعي، و شركاء . أما الفقرة الرابعة من المادة4 م كرر، فقد عقدت من مهمة المستثمر الأجنبي أكثر مما هي معقدة .

ب - إخضاع الاستثمارات الأجنبية إلى الموافقة المسبقة:

إن قاعدة حرية الاستثمار التي كرستها المادة 4 من قانون الاستثمار، أضيفت لها تعديلات أفقدت المادة من محتواها وجوهرها، حيث ألزم قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ،" **كل** مشروع استثماري أجنبي مباشر أو استثمار مع الشراكة لس الوطني للاستثمار" المرتبطة برؤوس أموال أجنبية، يخضع لفحص مسبق من طرف المجلس الوطني للاستثمار"

تشكل هذه الفقرة معاناة حقيقية، وتعقيدا لدى المستثمر الأجنبي الذي يجد نفسه يسابق الزمن لاستيفاء كامل الإجراءات الإدارية في الوقت المحدد لإنشاء مشروعه الاستثماري، إلا أنه يصطدم بتعليمات تعيده لنقطة الصفر، ففي تعليمة مؤرخة في 23 سبتمبر 2009 ، وموجهة لمسؤولين المصالح المحلية للمركز حددت الترقيمات الجديدة للشركات على أساس[1]:

- ✓ إظهار رأس مال اجتماعي مع شريك جزائري بنسبة تفوق 51 %
- ✓ منح رخصة من طرف المجلس الوطني للاستثمار وتصريح ممنوح من طرف الوكالة الوطنية للاستثمار .

وفيما يتعلق التصريح في حال طلبه الحصول على الامتيازات التي يقررها لاستثمار الوطني يلزم المشرع المستثمر الأجنبي لتصريح وانتظار قانون الاستثمار، وهذا يعكس التمييز الواضح بين المستثمر الأجنبي والمحلي، في حين أن المستثمر الأجنبي ملزم بالتصريح وانتظار الدراسة مسبقة من طرف المجلس الوطني.

ت - تقييد المستثمر الأجنبي في التنازل عن مشروعه الاستثماري (حق الشفعة).

نص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على حق الدولة في الشفعة وبموجب المادة 4 مكرر، والتي نصت على ما يلي: "**تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب**"، وحسب الفقهاء والمتتبعين فإن قرار حق الشفعة ي عد من الأخطار الجديدة، والتدابير المستجدة التي كلاسيكية، وأن لتأميم والمصادرة، ونزع الملكية على أداء الاستثمارات الأجنبية، بحيث أصبح ينظر إلى الأخطار المتعلقة خطر الشفعة ي عد شكل من أشكال المخاطر الجديدة التي تعيق الاستثمار، وهو نوع من التأميمات الزاحفة، ويمكن القول أن الشفعة إجراء تمييزي، ضد المستثمر الأجنبي في أحقيته في التنازل عن مشروعه الاستثماري، وهو خرق لأحكام المادة 31 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم التي تكفل ذلك.[2]

معوقات قانونية أخرى :

وتتمثل فيما يلي:

[1] عبد الكريم كاكي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص61.62.

[2] عبد الكريم كاكي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره ص62.

- ✓ عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن أجهزة الإدارة الجزائرية وسيطرة الفساد، فضلا عن عدم قدرة النظام القضائي .
- ✓ على تنفيذ القوانين والتعاقدات، خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛
- ✓ تعدد القوانين التي تحكم النشاط الاستثماري في الجزائر مع تمييزها بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي؛
- ✓ الضغط الضريبي وارتفاع معدلات الضرائب؛

3.3. المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في الجزائر.

الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار سوف نقوم فيما يلي بعرض ترتيب الجزائر وفق بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.[1]

1-1- :مؤشر سهولة أداء الأعمال: يظهر المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2018 تراجع الجزائر بـــ 10 مراتب، حيث احتلت المركز 166عالمياً من مجموع 190 دولة، وبهذا تكون قد تأخرت عن ما كانت عليه في تقرير2017 (المرتبة 156 عالميا)، وبالرجوع إلى المؤشرات الفرعية للمؤشر، نجد أن الجزائر تراجعت بثلاثة مراتب في مؤشر بدء النشاط التجاري لتحتل المرتبة 145عالميا، ولقد تقهقرت الجزائر في مؤشر استخراج تراخيص البناء، حيث تراجعت بـــ 69 مرتبة لتحتل المرتبة 146 عالمياً. أما بالنسبة لمؤشر الحصول على الكهرباء، فقد تراجعت الجزائر بمرتبتين لتحتل المرتبة 120 عالمياً، وكذلك تراجعت الجزائر في مؤشري تسجيل الممتلكات والحصول على الائتمان، حيث احتلت المرتبة ،163 177 عالمياً على التوالي. أما بالنسبة لباقي المؤشرات الفرعية، فقد سجلت فيها الجزائر تراجع ما عدا مؤشري حماية المستثمرين الأقلية وتسوية حالات الإعسار .ويمكن تلخيص ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2016 و2017 في الجدول التالي:

[1] فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر) دراسة حالة الجزائر(، مذكرة ماجستير)، جامعة فرحات عباس -سطيف، 2010/2009، ص77،78.

الجدول رقم 03: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2016 و2017.

المؤشرات الفرعية	الرتبة المسجلة عام 2016	الرتبة المسجلة عام 2017	التغير المسجل
بدء النشاط التجاري	142	145	-3
استخراج تراخيص البناء	77	146	-69
الحصول على الكهرباء	118	120	-2
تسجيل الممتلكات	162	163	-1
الحصول على الائتمان	175	177	-2
حماية المستثمرين	173	170	+3
دفع الضرائب	155	157	-2
التجارة عبر الحدود	178	181	-3

Source: World Bank Group, Doing Business 2018, link: http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria, consulted on: 10/02/2023.

الشكل رقم (03): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2016)

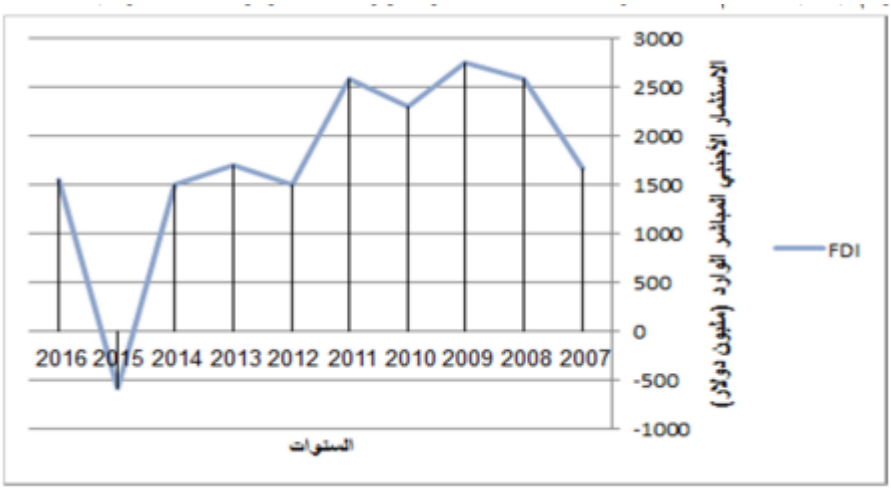

المصدر: من إعداد الباحث لاعتماد على بيانات الجدول السابق وباستخدام برنامج**Excel**

2-1مؤشر الحرية الاقتصادية : وضع مؤشر الحرية الاقتصادية 2019 of Economic Freedom" "Index" الصادر عن معهد "هيرتاج فاوندويشن "لتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنل" الجزائر في ذيل

القائمة، حيث احتلت المرتبة 172 عالمياً من مجموع 180 دولة، وبذلك تكون قد تراجعت ب 16 مرتبة (المرتبة 156 عالمياً في تقرير 2018). وتحصلت الجزائر على 46.5 نقطة في هذا المؤشر، مما يعني تصنيفها ضمن الاقتصادات المكبوتة .واعتبر التقرير الاقتصاد الجزائري مغلق وفاقد للحريات الأساسية، حيث ظلت المبادرة وفعالية الهيئات والمؤسسات إدارية بيروقراطيةs متياز. أما على مستوى المؤشرات الفرعية فقد تراجعت الجزائر في أغلب المؤشرات، حيث تحصلت على 38.2 نقطة في معيار حقوق الملكية، و35 نقطة في حرية الاستثمار، لإضافة إلى ذلك فقد سجلت الجزائر 49.5 نقطة في معيار حرية العمل، 67 نقطة في الحرية النقدية، 63.3 نقطة في حرية التجارة، و51 نقطة في الإنفاق الحكومي. بينما لم تسجل الجزائر أي تغيير في معيار حرية الأعمال (62.1 نقطة)، الحرية المالية (30 نقطة)، الفعالية القضائية (29.6 نقطة)، الصحة المالية (19.8 نقطة). فيما تحصلت الجزائر على 81.1 نقطة في معيار العبء الضريبي .وأشار التقرير الذي يستند إلى مجموعة من الخبراء والأخصائيين، إلى أن الجزائرتأتي في المرتبة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الحريات الاقتصادية، حيث احتلت المرتبة 14 من مجموع 14بلداً في المنطقة. وصنّف التقرير الجزائر ضمن قائمة الدول الأكثر تقييداً للاقتصاد، إذ أشار إلى أن اقتصاد الجزائر لا يزال مرتبطاً بمداخيل النفط وأن كل السياسات الرامية لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني أدت لفشل، وذكر التقرير مجموعة من الأسباب، التي جعلت الجزائر تحتل هذا الترتيب من بينها[1]:

- ضعف المؤسسات والهيئات الرسمية، التي لا تزال تقوّ ض فرص التنمية الاقتصادية على المدى الطويل؛
- ضعف سيادة القانون بسبب الفساد والنظام القضائي غير الفعال، الذي هو عرضة للتدخل السياسي؛
- بيئة أعمال مرهقة وبيروقراطية وغير مشجعة على الاستثمار؛
- عدم تقدم السياسات الرامية لتشجيع القطاع الخاص وجعله أكثر ديناميكية؛ [موقف سلبي اتجاه الاستثمارات الأجنبية[2] .

3-1-مؤشر الاستثمار العالمي: ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ضعيفة خلال السنتين الأخيرتين، وهذا ما يؤكده تقرير الاستثمار العالمي لعام ،2019 الذي يعدّ ه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD ، حيث سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في

[1] محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام للمنظمة التجارة العالمية (الأثار الاستراتيجية)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2004، ص171..

[2] محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام للمنظمة التجارة العالمية (الأثار الاستراتيجية)، مرجع سبق ذكره، ص171.

مؤشر الاستثمار العالمي لعام ،2018 ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية، التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية. في حين نجحت دولة الإمارات في جذب أما في مؤشّر الاستثمار العالمي لعام 2019 فقد استطاعت 10 استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 11 مليار دولار في نفس التقرير .الجزائر استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 1546 مليون دولار، وهو تحسن طفيف بعد النتائج السلبية التي سجلت في تقرير ،2018 .[1]

1-واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات في الجزائر : تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) إلى أن حصيلة الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات بلغت 822 مشروعا في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2018 بقيمة إجمالية تقدر ب 2216699 مليون دج، وتمثل نسبة % 01 من مجموع المشاريع الاستثمارية المقدرة ب63804 كما توفر هذه الاستثمارات مناصب شغل يقدر عددها ب 119525 منصب شغل أي ما يمثل نسبة % 10 من مناصب الشغل الإجمالية للاستثمارات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات وقيمة تدفقاتها خلال الفترة 2002-2018.

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ مليون دج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	62982	99	10584134	83	1018887	90
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	822	01	2216699	17	119525	10
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بيانات التصريح بالاستثمار للوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) ، الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 تاريخ التصفح، 2023/02/01، على الساعة 10.15.

[1] فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص80.

من خلال ما سبق يمكننا القول نسبة المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات المنجزة عن طريق رأس المال الأجنبي في الجزائر متواضعة تكاد تكون شبه منعدمة (01%) مقارنة بنظيرتها في الدول الأخرى.

4. آليات تطبيق الديبلوماسية الاقتصادية في قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعمل الجزائر على تحسين بيئة الاستثمار في البلاد من خلال إصلاحات اقتصادية وتشريعات جديدة، وتحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية. كما تعمل الحكومة على تسهيل إجراءات التأسيس للشركات الأجنبية وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية للشركات.

1.4. استراتيجية الجديدة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

اعتمدت الجزائر, في عودتها على الساحنة الدولية, على مقاربة تفعيل الديبلوماسية الإفتصادية, وتحريكها, لحلب الإستثمارات الأجنبية. و ايضا التعريف بالوجهة الإقتصادية الجزائرية.

وكان فتح خط بحري آخر يربط الجزائر بالسنغال، إجراء من شأنه أن يعيد الجزائر إلى دول غرب أفريقيا، من منطلق الدبلوماسية الاقتصادية.

ولتفعيل دبلوماسية اقتصادية حقيقية، عقد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لقاء تاريخيا، جمع فيه كل سفراء الجزائر عبر العالم، دعاهم فيه لتحمل مسؤوليتهم، في تمثيل الجزائر احسن تمثيل، والترويج لها خاصة من الناحية الاقتصادية، لجلب مختلف الاستثمارات، صناعية دوائية غذائية خدماته وسياحية وغيرها من الاستثمارات.. مؤكد على أن الدبلوماسية الاقتصادية تعد رافدا اساسيا للدبلوماسية الجزائرية بصفة عامة[1].

وتبنى رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، منذ توليه سدة الحكم، مقاربة الندية في التعامل مع مختلف الدول، مهما كان حجمها، كبيرة او صغيرة او متوسطة..

هذا المنهج الذي اكده رئيس الجمهورية، وأكد في عديد المرات أن الجزائر دولة كبيرة ومن حقها أن تكون قوة ومؤثرة ووازنة في السياسة الدولية، وهي ستعمل الدول بندية تامة، وفي احترام صارم لسيادتها وحريتها في اتخاذ المواقف التي تراها مناسبة وتخدم مصالحها...

[1] الاذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/19508 نظر يوم 2023/05/12، على الساعة 10.00 صباحا.

هذه المقارقة التي تبنتها الجزائر مع عدد من الدول، على غرار فرنسا، وإسبانيا، حيث أقر الجزائر وقف اتفاق الشراكة مع مدريد لاعتبارات تمس بالجزائر كدولة فاعلة في المنطقة.

أطلقت وزارة الشؤون الخارجية ثلاثة إجراءات رئيسية في اطار تطوير الدبلوماسية الاقتصادية للبلد، بهدف دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين على التصدير والمتعاملين الأجانب على الاستثمار في الجزائر، حسبما أكد يوم الخميس بالجزائر العاصمة مدير ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية بالوزارة رابح فصيح.

و تتمثل هذه الإجراءات في إنشاء مكتب للإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات، وتكوين الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج، وكذلك إنشاء قسم ويب في موقع وزارة الشؤون الخارجية مخصص للدبلوماسية الاقتصادية، حسبما أوضح السيد فصيح خلال لقاء صحفي على هامش حفل تدشين مكتب الاعلام و ترقية الاستثمارات و الصادرات من قبل وزير القطاع صبري بوقدوم.

و حسب المدير، فإن مكتب الاعلام و ترقية الاستثمارات و الصادرات، التابع لمديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية بالوزارة، يهدف إلى استقبال المتعاملين الاقتصاديين، وخاصة المصدرين، للاستفادة من المعلومات والوثائق المتعلقة بشروط ولوج الأسواق الخارجي.

و يتعلق الإجراء الرئيسي الآخر لتطوير الدبلوماسية الاقتصادية للبلد بتكوين الدبلوماسيين المدعوين لشغل وظائف المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية، من خلال الندوات الأكاديمية في مجال الدبلوماسية التجارية واللغة الإنجليزية للأعمال فضلا عن ندوات مواضيعية أخرى[1].

"بالإضافة الى ذلك، سيتم تنظيم زيارات ميدانية على مستوى اقطاب التصدير لتمكين الدبلوماسيين الجاري تكوينهم من الحصول على فكرة ملموسة عن إمكانات التصدير الجزائرية و الاطلاع على انشغالات متعاملينا في الميدان"، حسبما أوضح نفس المسؤول. من ناحية أخرى، من المقرر إطلاق بوابة إلكترونية حول الدبلوماسية الاقتصادية على موقع الانترنيت لوزارة الشؤون الخارجية، تقدم مجموعة من المعلومات الموجهة

[1] الاذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/19508 نظر يوم 2023/05/12، على الساعة 10.00 صباحا.

للمتعاملين، بخصوص شروط ولوج الجزائريين الأسواق الخارجية، والمزايا التي تمنحها الدولة للمستثمرين الأجانب.

عرفت الجزائر سنة 2022 نشاطا مكثفا في إطار التعاون الاقتصادي الثنائي والإقليمي مما سمح بإبرام العديد من الاتفاقات الاستراتيجية وإطلاق مشاريع هيكلية بالإضافة إلى وضع أهداف طموحة تعزز مكانة البلد على المستوى الدولي.

وقد تميزت هذه الفترة بتنظيم العديد من الزيارات للوفود الرسمية ورجال الأعمال وكذا أنشطة ولقاءات ثنائية وندوات إقليمية قصد تعزيز الروابط بين الجزائر وشركائها على المستوى الدولي مما أفضى إلى التوقيع على العديد من الاتفاقات الثنائية ومذكرات التفاهم والاتفاقيات والعقود الاقتصادية.

وفي هذا الصدد قام رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال العام المنصرم بعمل دبلوماسي جد مكثف قصد تعزيز التعاون الثنائي مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة لا سيما في إطار الزيارات الرسمية التي أجراها إلى تونس، مصر وقطر والكويت وتركيا وإيطاليا.

كما استقبل الرئيس تبون بالجزائر العاصمة وفودا رئاسية ووزارية عديدة خلال 2022 وهو ما أبرز المكانة التي تتمتع بها الجزائر على الساحة الدولية ودورها المحوري في المساهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة وفي حوض البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا وخارجها.

كما توجت هذه الزيارات بإبرام اتفاقات واتفاقيات شملت مجالات تعاون مختلفة من شأنها أن تسمح بتوسيع التعاون الاقتصادي بين الجزائر ومختلف البلدان.[1]

ومن بين هذه الاتفاقيات الموقعة، تلك المتعلقة بفتح الخطوط الجوية خاصة مع إثيوبيا وفترويلا واتفاقات الغاز مع إيطاليا وتركيا وسلوفينيا والتشيكي علاوة

على اتفاقيات الشراكة الأخرى الموقعة مع فرنسا ومصر وكوبا وبلدان أفريقية في مجالات اقتصادية عديدة مثل الصناعة والفلاحة والطاقات المتجددة والطب والأشغال العمومية.

[1] الاذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/19508 نظر يوم 2023/05/12، على الساعة 10.00 صباحا.

الشكل رقم (04): توزيع صادرات الجزائر حسب المناطق الجغرافية للفترة (2017-2022)

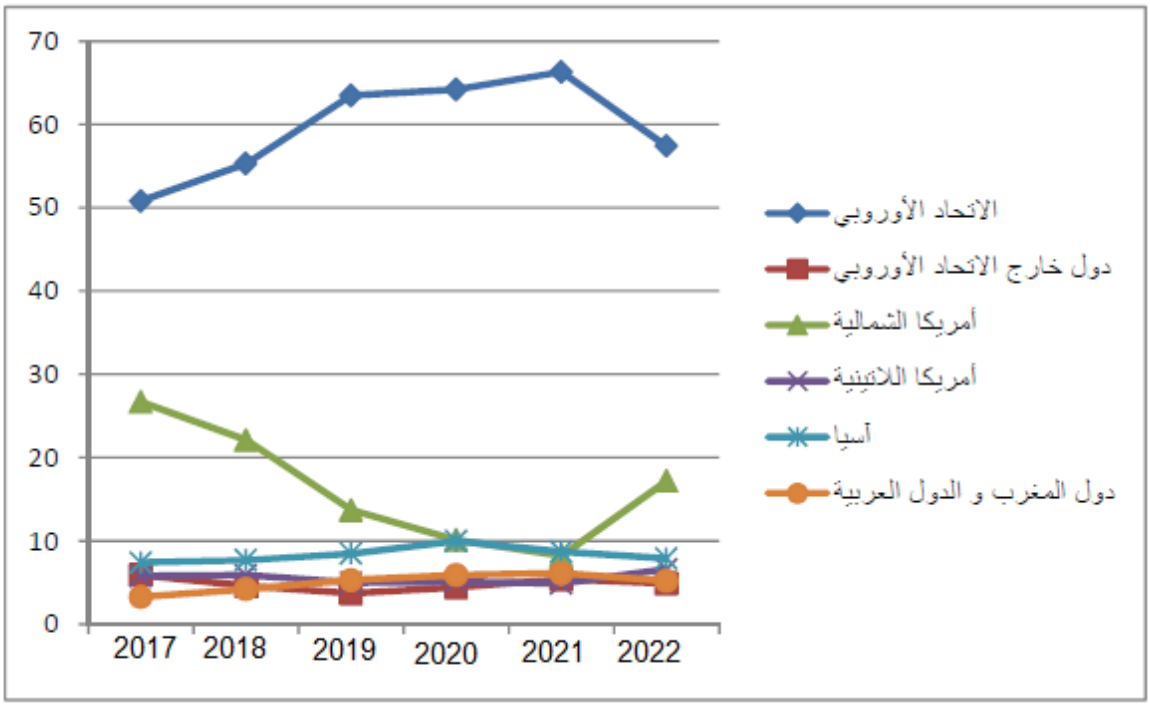

المصدر: شرع نورة، دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمور الصادرات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، ص88

2.4. انعكاس تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

أولا: تطور الاستثمارات الأوروبية في الجزائر:

1- الاستثمار الأجنبي الايطالي:

التعاون الثنائي من خلال التوقيع منتصف شهر أكتوبر بالجزائر العاصمة على اتفاقية-إطار بين وزارة الصناعة ومجموعة "فيات" الايطالية لصناعة السيارات وهي فرع لمجموعة "ستيلانتيس" (Stellantis) لإقامة مشروع لتصنيع المركبات السياحية والنفعية الخفيفة بولاية وهران (غرب الجزائر).

وكرست هذه الاتفاقية العلاقات المتميزة بين الجزائر وإيطاليا والروابط الاقتصادية القوية بين البلدين التي تعود إلى عدة عقود.

وأمام هذه الحركية التي يعرفها التعاون الاقتصادي على الصعيد الدولي، تطمح الجزائر إلى الانضمام لعائلة مجموعة "البريكس" في سنة 2023.

وخلال اجتماع الحكومة مع الولاة الذي عقد نهاية سبتمبر، أكد الرئيس تبون على أن الاقتصاد الوطني بدأ يسترجع عافيته وهذا التعافي استحق اعتراف هيئات دولية «لا تعرف المجاملة"، مثل البنك العالمي، بالتقدم الذي احرزته الجزائر في هذا المجال، وخاصة فيما تعلق برفع قيمة الدينار الجزائري وجعل مشروع التحاق الجزائر بمجموعة "بريكس" هدفا قابلا للتطبيق.[1]

2- الاستمارات التركية في الجزائر:

تَحدَّث رئيس رجال الأعمال الأتراك فؤاد طوسيالي في تصريح له قبل 5 سنوات سنة 2017، عن الاستثمارات التركية في الجزائر والتي بلغت وقتها 13 مليار دولار. وقد صرحت غرفة التجارة والصناعة الجزائرية آنذاك، عن حجم مبادلات تجارية بين البلدين بلغ قرابة 4 مليارات دولار، في وقت عرفت فيه الساحة الجزائرية عدة استثمارات تركية جديدة على غرار مصنع الحديد والصلب بولاية وهران، والمنطقة الصناعية للنسيج بولاية غليزان، ناهيك بشركات كبيرة في الكيمياء. وهنا نتذكر أيضاً بوادر بلوغ عدد العمال تحت غطاء تلك الشركات التركية في ذلك الوقت 3000 عامل، مما جعل الجزائر الشريك الأول والأكبر لتركيا في القارة الإفريقية منذ تلك الفترة.

3- مشاريع في أرض الميدان

بعدها وفي أقلّ من سنة، دفعت تركيا وعزّزَت حضورها الاستثماري في الجزائر بشكل لافت، ما أزاح الطرف الفرنسي من الصورة الاستثمارية الأجنبية في الجزائر نوعاً ما. ففي سنة 2018 سجلت تركيا ما يقارب 4.5 مليار دولار كرقم استثماري في الجزائر، بما رفع عدد الوظائف النشطة تحت هذا الاستثمار لغاية 34 ألف وظيفة حسب متابعين. نتكلم هنا عما يفوق 140 مشروعاً لشركات تركية في الجزائر، منها نحو 40 شركة نشطة بشكل كامل حسب الوكالة الجزائرية لترقية وتطوير الاستثمار (وكالة رسمية) أواخر عام 2018.

وقد عزّز الاقتصاد الجزائري حيويته كذلك بأكثر من 23 مشروعاً في القطاع الصناعي بقيمة 720 مليون دولار، دون أن ننسى بلوغ عدد المشاريع المنجزة من إجمالي الـــ140 مشروعاً تركيّاً، نحو 94 مشروعاً بقيمة 15 مليار دولار. في ذات السياق أوضحت بيانات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (الرسمية) أن أكثر من

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2017-2021 على الموقع:
www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d .2023/
2017-2019، نظر بتاريخ 08-05-2023 على الساعة 11.00 صباحا. investissement-K

800 شركة تركية تنشط في السوق الجزائرية آنذاك، تضاعفت إلى نحو 1400 اليوم بعد أقلّ من 4 سنوات[1].

4- تعزيز التعاون والتشاور

أما بعد الزيارتين الرسميتين على التوالي، من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للجزائر، ثم الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لتركيا، فتحدث الطرفان الجزائري والتركي عن مشروع استثمار طاقوي مشترك بين البلدين بقيمة فاقت مليار دولار. هذا إثر اتفاق الطرفين على التعاون في مجال النفطـــ، وهنا نستحضر الاتفاق الذي جمع بين شركة "سوناطراك" الجزائرية التي تُعتبر من أكبر الشركات الإفريقية، والمؤسسة التركية "رونسانس"، في عقد بقيمة 1.4 مليار دولار لإنجاز مركّب إنتاج مادة البوليبروبيلان بمدينة جيهان، من خلال توقيع 3 عقود متعلقة بتطوير هذا المشروع البتروكيمياوي.

العقد الأول يُعنى بإنجاز المشروع بكل مراحله، والثاني يُعنى بأشغال الصيانة الدورية للأجهزة والمُعَدّات، ثم الثالث الذي يُعنَى بخدمات بيع وتسويق الإنتاج. كل ذلك بهدف إنشاء المركّب لإنتاج 450 ألف طن من البوليبروبيلان سنويّاً باستخدام موادّ أولية جزائرية، مما سيخفض اعتماد تركيا على البتروكيماويات المستورَدة من الخارج بنسبة 25%، ما أهّل شركة "سوناطراك الجزائرية" للمساهمة بقرابة 35% في هذا المشروع الضخم، إذ تعمل آليّاً على تزويده بالموادّ الأولية بالاعتماد على أسعار السوق الدولية، بما يثبت خلفية التعاون التركي الجزائري في إطار "رابح-رابح."

كذلك لفتت التجربة التركية في مجال استخراج الموارد الطبيعية انتباه الجزائر بشكل متواصل، بخاصة أنه لا يخفى علينا تحسُّن الناتج المحلي الإجمالي التركي لاستخراج الموارد الطبيعية من 2.6 مليار دولار في 2003 إلى نحو 12 مليار دولار عام 2013.

بل وتعمل الأطراف التركية على زيادة قيمة الموارد الطبيعية المصدّرة لتصل إلى 15 مليار دولار بحلول العام المقبل 2023. وهنا يتابع الطرف الجزائري باهتمام هذا التطوُّر اللافت في وقت أطلقت فيه الجزائر بنفس الصدد ومع الشريك الصيني منذ أقلّ من أسبوع مشروع منجم غار جبيلات الجزائري الضخم بولاية تندوف

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2017-2021 على الموقع:
www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d .2023/
investissement-K، نظر بتاريخ 08-05-2023 على الساعة 11.00 صباحا.2017-2019

الجزائرية، بقيمة استثمارية جزائرية صينية بلغت 1.5 مليار دولار، مسطرة هدف ضخّ قرابة 15 مليار دولار سنويّاً، إذ يحتوي المنجم على قيمة احتياطيّ بلغت 3.5 مليار طن على نطاق 130 كم مربع، بطاقةٍ إنتاجية تصل إلى 12 مليون طنّ سنويّاً.

في السياق ذاته هل يمكن الحديث مستقبَلاً عن حضور تركي في القطاع الجزائري الخاص بالحديد والصلب والمناجم؟

بلغ حجم المبادلات الجزائرية–التركية سنة 2021 نحو 4.2 مليار دولار انطلاقاً من 3.5 مليار دولار حسب إحصائيات وزارة التجارة وترقية الصادرات، في خضمّ خطة متوسطة المدى مشتركة بين البلدين لبلوغ قيمة 10 مليارات دولار، إذ تسجّل الجزائر ارتياحاً كاملاً تجاه الطرف التركي. هذا بوجود 1400 شركة تركية مستثمرة، بطاقة عمالية تبلغ 25 ألف جزائري، بما يؤكّد حجم الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

وبلغت قيمة الصادرات الجزائرية إلى تركيا 2,5 مليار دولار، فيما قُدّرَت الواردات بـــ1,7 مليار دولار. وتتشكّل الصادرات من المُنتَجات الطاقوية بنسبة 90 بالمئة مثل الغاز الطبيعي المُمَيّع والبترول الخام والغاز الطبيعي. وبخصوص الصادرات التركية نحو الجزائر، فيُعنَى ذلك بمركبات النقل وقطع الغيار ومُنتَجات الحديد والفولاذ والقطع الخاصة بالآلات والمُنتَجات النسيجية والملابس غير المنسوجة وأجهزة التليفزيون والاتصال والمعادن غير الحديدية والحبوب ومشتقاتها وموادّ التغليف من الورق والورق المقوّى والبلاستيك[1].

ومنذ 2013 تنظّم شركة الخطوط الجوية التركية رحلات منتظمة نحو الجزائر إلى كل من مطار العاصمة ووهران وقسنطينة. أما في مجال الطاقة فقد جدّد البلدان في سنة 2020 العقد الذي يسمح للجزائر بتزويد تركيا بالغاز الطبيعي المسال حتى 2024، مما يجعل الجزائر المزوِّد الأول بالغاز الطبيعي المسال لتركيا والمزوِّد الرابع بغاز البترول المسال.

5. ثمار اليوم.. تَقارُب استراتيجي

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2017–2021 على الموقع:
www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d .2023/
investissement-K، نظر بتاريخ 08–05–2023 على الساعة 11.00 صباحا.2017-2019

أصبحت تركيا من أهمّ شركاء الجزائر الاقتصاديين، بجانب الصين وإيطاليا وألمانيا، إذ احتلّت الجزائر المركز السابع في صف الدول التي تستثمر فيها تركيا، وتُعَدّ الأولى إفريقيّاً التي توجّه إليها استثماراتها من مختلف المجالات.

ولا تزال فرص الاستثمار متاحة في شتى القطاعات مستقبلاً، خصوصاً مع التسهيلات التي أُقِرّت والتي كُشف عنها في قانون الاستثمار الجديد. فالاستثمارات الجديدة من الممكن ان تُوجّه إلى قطاعات الزراعة والمناجم والسياحة، إذ تتمتع تركيا بتجربة كبيرة في هذا المجال.

لا يقتصر بُعدُ تركيا الاستراتيجي في إفريقيا، خصوصاً الجزائر، على المجال الاقتصادي، بل تُعَدّ مجالات التعاون الدفاعي والعسكري في صلب اهتماماتها، إذ صرّح الرئيس التركي أردوغان سابقاً بضرورة الشروع في مفاوضات إنشاء منطقة تبادل حرّ بين الجزائر وتركيا، كما استعراض القفزة النوعية في الصناعات العسكرية التركية للجزائر. فالجزائر تولي هذا المجال اهتماماً خاصّاً، إذ أنفقت عام 2019 مثلاً 10.3 مليار دولار في المجال العسكري، وهو أعلى رقم بشمال إفريقيا، ويمثل 44% من إجمالي نفقات المنطقة عسكريّاً.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي العربي في الجزائر:

على الصعيد العربي، نظمت الجزائر القمة 31 لجامعة الدول العربية يومي 1 و2 نوفمبر 2022.

وقد بصم هذا الحدث على عودة الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الإقليمية والدولية إذ شكل فرصة مناسبة لإعادة بعث العمل العربي المشترك والتعاون الاقتصادي.

وجددت الجزائر خلال هذه القمة، استعدادها لتطوير التعاون العربي المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بهدف تعميق العلاقات بين دول المنطقة، داعية إلى رفع جميع العراقيل أمام التبادلات التجارية في إطار منطقة التبادل الحر الكبرى العربية.[1]

تطور حجم الاستثمارات العربية في الجزائر:

حسب آخر الإحصائيات المتاحة، فإن حجم الاستثمارات العربية المباشرة في الجزائر بلغ حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وهو يمثل نحو 9.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد.

[1] شرع نورة، دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمور الصادرات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021، ص85.

تتصدر تونس قائمة الدول العربية المستثمرة في الجزائر، حيث بلغ حجم الاستثمارات التونسية في الجزائر حوالي 372 مليون دولار أمريكي في عام 2020، تلتها الإمارات العربية المتحدة بحجم استثمارات بلغ نحو 295 مليون دولار أمريكي، والمملكة العربية السعودية بحوالي 251 مليون دولار أمريكي.

أما الاستثمارات الجزائرية القطرية حسب البيانات المتاحة، فإن حجم الاستثمارات القطرية في الجزائر يعتبر متواضعاً بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى، و لم يتم الإعلان عن تفاصيل دقيقة حول حجم هذه الاستثمارات. ومع ذلك، فإنه تم الإعلان عن العديد من الاتفاقيات والشراكات الاستثمارية بين الجانبين في السنوات الأخيرة.

وفيما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين الجزائر وقطر، فقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين حوالي 95 مليون دولار أمريكي في عام 2020، مع تصدر الصادرات الجزائرية إلى قطر بحوالي 92 مليون دولار أمريكي.

وتعتبر الحكومة الجزائرية مهتمة بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع قطر، وتسعى إلى جذب المزيد من الاستثمارات القطرية في مختلف القطاعات، مثل الطاقة والصناعات التحويلية والبنية التحتية والتجارة والاستثمار. وتتبع الجزائر استراتيجية اقتصادية تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار وتوفير المزيد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب والعرب، بما في ذلك القطريين.

يجب الإشارة إلى أن الاستثمارات العربية في الجزائر لا تزال متواضعة بالمقارنة مع الاستثمارات الأوروبية والصينية والأمريكية والتركية والروسية. وتسعى الحكومة الجزائرية إلى تشجيع المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية في البلاد من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتوفير الحوافز والتسهيلات للمستثمرين.

بالنسبة لصادرات الجزائر اتجاه الدول العربية بلغت نسبة 4.3 في المائة سنة 2021، بقيمة 2.107 مليار دولار

الجدول رقم (05): تطور الصادرات الجزائرية تجاه الدول العربية سنة 2021:

الدول	تونس	ليبيا	المغرب	موريتانيا	الأردن	الأمارات	السعودية	العراق
الصادرات	47.46	0.35	24.32	0.35	1.63	0.31	0.29	0.08
الدول	قطر	لبنان	مصر	البحرين	السودان	سوريا	عمان	فلسطين / الكويت
الصادرات	0.25	0.47	24.55	0	0	0	0	0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2022، ص 368.

ثالثا– الاستثمارات الافريقية:

وعلى الصعيد الإفريقي، ضاعفت الجزائر أيضا مبادراتها في سنة 2022، من خلال التركيز على تعزيز العلاقات مع إفريقيا عبر التنفيذ الفعلي لمنطقة التبادل الحر الإفريقية وتطوير مشاريع منشئات قاعدية بين البلدان الافريقية مثل الطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز الجزائري–النيجيري ومشروع الألياف البصرية.

وقد عرفت هذه المشاريع الهيكلية تطورا كبيرا في سنة 2022ي من خلال إنجاز أعمال ملموسة من شأنها تجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع.

وبخصوص مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الذي ينقل الغاز النيجيري إلى أوروبا مرورا بالنيجر ثم الجزائري والذي وصفه الرئيس تبون بـــ "العمل الإفريقي الكبير"، تم توقيع مذكرة تفاهم في يوليو الماضي بالجزائر العاصمة خلال الاجتماع الوزاري الثلاثي الثالث بين الجزائر والنيجر ونيجيريا.[1]

الاستراتجية الجزائرية الجديدة لدخول السوق الافريقية.

الإستراتيجية واجبة في الدبلوماسية الإقتصادية، وفق نهج جديد يقوم على دبلوماسية هادئة تقوم على التوغل في أسواق الدول دون ضرر، فقد إعترف مهماه بوزيان، بصعوبة ولوج السوق الإفريقية، ودعا إلى إستخدام

[1] صورية تريمة، البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية لتفعيل العلاقات الجزائرية – الافريقية، مجلة الناقد السياسية، العدد 02، المجلد 06، 2022، ص 555.

مفاتيح القوة الناعمة والقوة الحية لإقتحام إفريقيا إقتصاديا.فالقو ة الناعمة التي تتمثل في الدبلوماسية الدينية (الإسلام الصوفي)الذي ينطلق من مشيخة الطريقة في قلب الصحراء الكبرى، وصولا إلى رأس الرجاء الصالح، تبرز صورة الإسلام المتفتح والمتسامح، الذي يتماشى مع قناعات ومساعي الجزائر لإرساء السلم في إفريقيا، فالطرق الصوفية التي تحظى بالإحترام في مختلف أرجاء إفريقيا، ستعزز مساعي الجزائر في نشر السلم والمصالحة في عموم القارة.

وكما إنتشر الدين الحنيف في إفريقيا من خلال حركة التجارة، فإنه من هذا المنظور بإمكان شبكة "الطرق الصوفية " أن تستثمر في دبلوماسية إقتصادية جد نشيطة، لتدعم إستراتيجية تموقع رجال الأعمال الجزائريين، كفاعلين ذوي تأثير وأهمية بالقارة الإفريقية أما القوة الحية، فهي قوة الشباب وتوظيفها من خلال خلق إطار (منتدى) ، يستقطب الشباب الإفريقي المتخرج من الجامعات والمعاهد والمدارس والمؤسسات الجزائرية، يهدف إلى تجسيد نواة للعمل فيما ين دول الإتحاد الإفريقي، ويعمل على إنضاج آليات تعزيز التبادل التجاري والإقتصادي بين دوله، والترويج للنماذج المقاولاتية الناجحة في إفريقيا، ويشجع إنتاج القيمة المضافة، وعدم هدر الموارد ببيعها كخامات؛ بالإضافة إلى بعث الصناعات التقليدية ونشر الطاقات المتجددة في إفريقيا، كإطار لإستغلال ثروات وموارد القارة من طرف الصناعيين ورجال الأعمال.

هذه الإستراتيجية للدبلوماسية الإقتصادية ترتكز على لجنة الدبلوماسية المشتركة، التي تتكون من فاعلين في الدولة، تضم بالإضافة لرئيس الجمهورية والوزير الأول -رئيس الحكومة، ووزير الخارجية وكل السفارات، يضاف إليها وزير المالية و وزير التجارة و وزير الفلاحة و وزير السياحة و وزير النقل ورجال الأعمال - مهامها دراسة أسواق الدول بناءا على المعطيات التي ترد من السفارات المتواجدة في الخارج، من خلال الممثل الإقتصادي الذي توكل له مهام دراسة سوق البلد المتواجد فيه من حيث التوغل فيه بالمنتجات الوطنية، أو استقطاب الإستثمارات الأجنبية إلى الوطن، وفي نفس الوقت التعريف بالمنتوج الوطن عبر القنوات الإقتصادية مثل المعارض في دول الغير؛ مما يسمح لها بالمرور إلى المرحلة الثانية وفق الإستراتيجية التي تقوم على المدى المتوسط وبعيد المدى من حيث التحظير لزيادة قدرة الإنتاج والوقوف على التصدير وتسهيل إجراءاته القانونية للتواجد في جميع الأسواق الخارجية وعلى رأسها الأسواق الإفريقية، التي يستهلك فيها المنتوج الوطن مع سهولة تسويقه، مقارنة بالأس واق الأوروبية المحمية قانونا بالمعايير الدولية.

—شهادة إيزو وتبعاتها الجودة والصحة والأمن والبيئة -التي يصعب تحقيقها لعدم وجود تكنولوجيا خضراء تنتج إقتصادا أخضرا، الأمر الذي يجعلنا من الدول الخاضعة لنظام التبعية الإقتصادية[1].

رابعا: تطور حجم الاستثمارات الصينية في الجزائر:

1- استثمارات ضخمة

وللصين استثمارات ضخمة بالجزائر زلزلت بها عرش شركاء الجزائر التقليديين، خصوصا فرنسا التي لطالما كانت تعتبر الجزائر "حديقتها الاقتصادية الخلفية"، في الوقت الذي يؤكد فيه الخبراء الاقتصاديون بأن الجزائر لم تعد تبحث عن شركاء جدد خارج نطاق التقليديين الذين ينظرون بعين الريبة لاكتساح الصين المشاريع بالجزائر، بل باتت "تنتقي أكثرهم ضماناً لقاعدة رابح – رابح."

وتبرز الصين عبر استثمارات ضخمة بالجزائر، أعادت من خلالها "قلب موازنة النفوذ" في البلاد خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، وتستعرض "العين الإخبارية" في هذا التقرير أضخم الاستثمارات الصينية بالجزائر، والتي تصب معظمها في قطاعات الطاقة والمناجم.

2- البتروكيماويات

آخر مشروع افتحته بكين في الجزائر عززت به وجودها الاقتصادي، هو الاتفاق الموقع، خلال الأسبوع الحالي، في مجال البتروكيماويات بقيمة نصف مليار دولار، والذي تستهدف الجزائر من خلاله إلى رفع صادرات البتروكيماويات إلى 5 مليارات دولار.

وأكد ذلك، بيان عن وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية حصلت "العين الإخبارية" على نسخة منه، تطرق لتفاصيل العقد الموقع بين عملاق النفط الجزائري "سوناطراك" والمجمع الصيني CNTIC / LPEC بحضور وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب.

وأشار البيان إلى أن العقد تمثل في إنجاز مركب لإنتاج ميثيل ثلاثي بوتيل الإيثرMTBE ، المستخدم كمادة مضافة لتصنيع البترين الخالي من الرصاص، الوقود الذي تقرر تعميم استعماله في الجزائر منذ 2020[2].

[1] صورية تريمة، البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية لتفعيل العلاقات الجزائرية – الافريقية، مرجع سبق ذكره، ص560

[2] شرع نورة، دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمور الصادرات الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص92.

وزير الطاقة الجزائري تحدث أيضا عن بعض أهداف المشروع الاستراتيجي الجديد مع الصين، ولفت إلى أنه من الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها على المدى المتوسط "هو تحويل أكثر من 50% من الإنتاج الأولي مقابل 32 % حاليا، وخلق 4 آلاف فرصة عمل إضافية مباشرة وتصدير 5 مليارات دولار مقابل 1.2 مليار دولار حالياً وزيادة + 500% من القيمة المضافة الحالية."

كما اعتبر عرقاب أن "المشروع سيساهم في تثمين المنتج بمركب CP1Z من خلال استخدامه كمواد وسيطة لإنتاجMTBE ، وتطوير المهارات الجزائرية في هذا المجال وخلق مناصب شغل وكذا تشجيع المناولة الوطنية."

وأشار الوزير الجزائري إلى أن الإطار الزمني الذي حدد لهذا المشروع سيكون إلى عام 2025.

3- "غار جبيلات".. تنين الحديد النائم

مشروع آخر وصف بـــ"مشروع القرن" تمكنت الصين من الحصول عليه، وهو مشروع "غار جبيلات"، وهو المشروع الذي بقي مجمدا منذ استقلال الجزائر لنحو 6 عقود كاملة، لأسباب ظلت مجهولة أو غير مؤكدة.

وفي أبريل/نيسان الماضي، استحوذت الصين على أكبر مشروع في قطاع المناجم بالجزائر، قدرت تكلفته الأولية بـــ2 مليار دولار لاستغلال منجم "غار جبيلات" بمحافظة تندوف الواقعة في الجنوب الغربي من الجزائر بتمويل مشترك من الجانبين، ويتوقع أن يحقق عائدات ضخمة للجزائر تتراوح بين 10 مليارات دولار و16 مليار دولا سنوياً، وفق تقديرات الخبراء.

وذلك بالشراكة بين المؤسسة الجزائرية للحديد والصلب "فيرال" و3 شركات صينية عملاقة مختصة في مجال التنقيب والاستغلال المنجمي وهي شركة "أم سي سي" و"سي دابليو اي" "هايداي سولار" وفق القاعدة الاستثمارية 49/51 (51% للجزائر و49% للشركات الصينية)، وسط توقعات أيضا بأن يوفر أكثر من 3 آلاف منصب شغل.

ويتربع المنجم على 3 مناطق استغلال وهي "غار جبيلات غرب" و"وسط" و"شرق"، فيما تقرر أن يشمل الاستثمار الصيني الجزائري في منطقة الغرب التي تحتوي على احتياطي يقدر بـــ1.7 مليار طن، ما يمثل نسبة 56% من إجمالي احتياطي المنجم.

ويعد منجم "غار جبيلات" الجزائري واحدا من أكبر المناجم النائمة على معدن الحديد في العالم، وتقدر احتياطاته من المعدن الرمادي بين 3 مليارات طن إلى 3.5 مليار طن، بينها 1.7 مليار طن يمكن استغلالها كمرحلة أولى.

4- أكبر ميناء بأفريقيا

ميناء "الحمدانية" الواقع بمحافظة تيبازة والذي من المتوقع أن يكون "أكبر ميناء بأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط"، بعد "تجميد" المشروع لـــ7 سنوات كاملة، واحد من أضخم مشاريع الصين بالجزائر والذي قدرت تكلفته بنحو 6 مليارات دولار.

وهو المشروع الذي انطلق في مايو/أيار 2021، وحددت مدة إنجاز المشروع بـــ7 أعوام على 3 مراحل، تمتد الأولى منها إلى 3 أعوام والثانية بـــ4 أعوام، واعتبرته السلطات الجزائرية "رئة التنمية المحلية والأفريقية" وفق هدف استراتيجي يتعدى حدود الجزائر إلى "فك العزلة عن الدول الأفريقية التي ليس لها منافذ بحرية."

ويتكون الميناء من 23 رصيفاً ويعالج 6 ملايين و500 ألف حاوية بقدرة استيعاب تقدر بـــ25.7 مليون طن سنوياً، وقادر أيضا على استيعاب أضخم سفينة في العالم بسعة 240 ألف طن، مع ربط الميناء الضخم بميناء "جن جن" الواقع بمحافظة جيجل الساحلية شرقي البلاد.

وكذا يمتد إلى أعماق أفريقيا عبر الطريق العابر للصحراء على مسافة 4500 كيلومتر، وتهدف الجزائر لأن يكون "همزة وصل" بين السوق الأفريقية والأوروبية، وأن يحول الجزائر إلى قطب صناعي عالمي.

5- الفوسفات

أما الفوسفات فيعد من أضخم المشاريع الاستثمارية للصين بالجزائر، وكان آخره الموقع في 22 مارس/آذار الماضي، بقيمة 7 مليارات دولار لإنتاج 5.4 مليون طن من المخصبات الزراعية سنوياً بمحافظة تبسة شرقي الجزائر.

ووقعت شركة "أسميدال" التابعة لمجمع "سوناطراك" النفطي الجزائري عقدا لإنشاء شركة ذات أسهم تخضع للقانون الجزائري للشروع في الأنشطة الأولية المتعلقة بتطوير مشروع الفوسفات المدمج، تصل فيها نسبة الشركة الجزائرية إلى 56%، مقابل 44% للشركات الصينية.

3.4 التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

بعد التطرق لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، سنحاول فيما يلي معرفة أهم القطاعات المستقطبة له و أهم المناطق الوارد منه.

الجدول رقم (06): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (2017-2021)

قطاع	القيمة بمليون دج	في المائة
الزراعة	5768	0.23
الصناعة	2050277	81.37
السياحة	128234	5.09
الخدمات	130980	5.2
أخرى	204572	8.11
المجموع	2519831	100

المصدر: شرع نورة، دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمور الصادرات الجزائرية، مرجع سبق ذكره، 2021، ص90.

ما يلاحظ أن الصناعة كانت أكثر القطاعات جذبا للاستثمارات الأجنبية بنسبة 81.37 في المائة من القيمة الإجمالية وهذا ما تطمح إليه الجزائر برفع الإنتاج الصناعي بغية تحسين مستوى السلع الجزائرية للدخول إلى الأسواق العالمية أما لنسبة للمناطق الوارد منها الاستثمارات و التي كانت الجزائر معهم في علاقات دبلوماسية اقتصادية فهي كما يلي :

الشكل رقم (05): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد للجزائر للفترة (2017-2021).

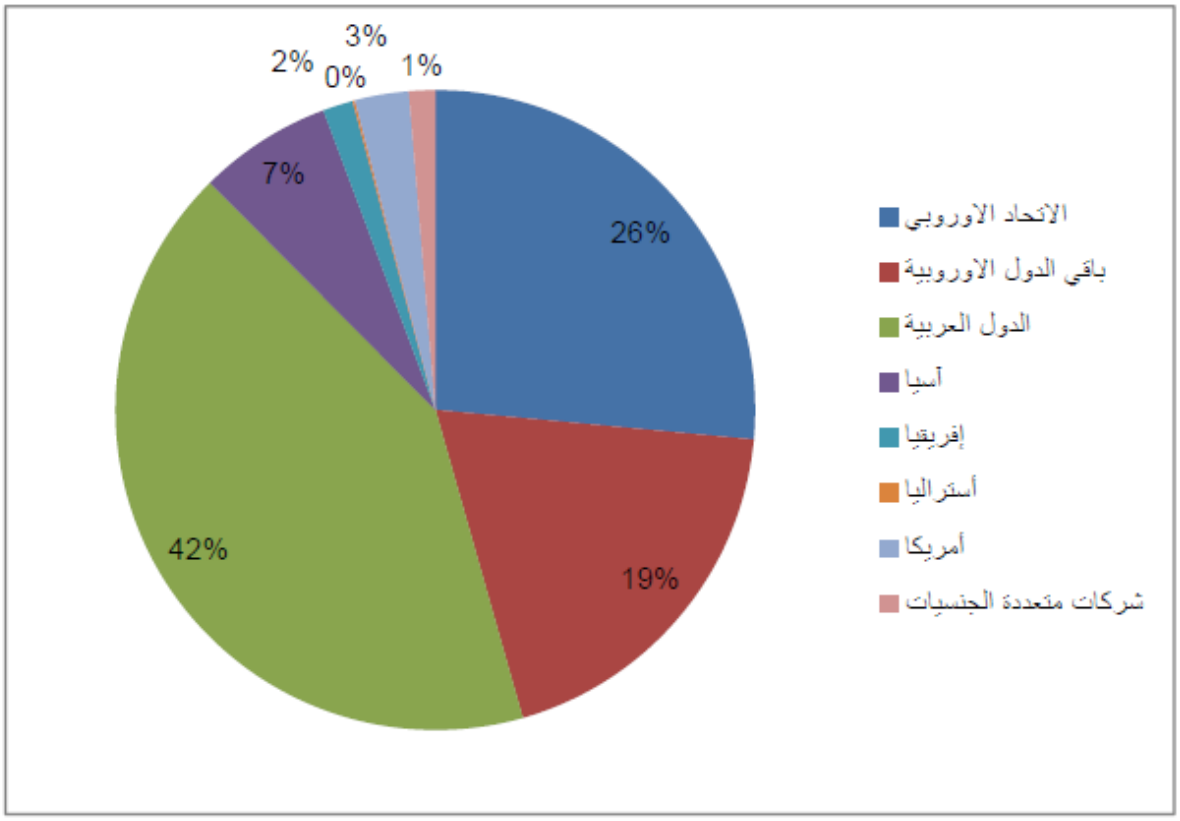

المصدر: شرع نورة، دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمور الصادرات الجزائرية، مرجع سبق ذكره، 2021، ص92.

نجد أن الاستثمارات الواردة من الدول العربية تحتل مرتبة الأولى بنسبة 41.95 في المائة من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية وذلك بموجب العلاقات الدبلوماسية الاقتصادية التي نشطتها الجزائر مع عدة دول عربية في مجال تطوير الاستثمارات المتبادلة، ثم يأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بنسبة 26.45 في المائة وهي لنسبة نسبة غير مرضية للجزائر التي أعطت اهتماما كبيرا لاتفاق الشراكة الأوروبية.

5. خلاصة الفصل:

تمثل السلع النفطية أكثر من 96 % من إجمالي صادرات الجزائر، كما وتتربع على حدود40% من إجمالي إيرادات الدولة، وبرغم والإصلاحات الضخمة التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة في إطار تشجيع الصادرات خارج المحروقات منذ الاستقلال العام 1962 ، إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي ريعيا بامتياز.

الفصل الرابع

الخاتمة، النتائج والمقترحات.

1. خاتمة عامة:

تشهد الجزائر في الآونة الأخيرة جهوداً متزايدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويأتي ذلك في إطار سعي الحكومة الجزائرية لتنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعد الدبلوماسية الاقتصادية أحد الأدوات الفعالة في جذب الاستثمار الأجنبي، حيث تهدف إلى تسويق وترويج المميزات الاستثمارية في الجزائر وتعريف المستثمرين الأجانب بالفرص المتاحة في السوق الجزائرية. وتساهم الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً في تخفيض التكاليف الاستثمارية وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين.

2- من أهم النتائج:

- ومن منطلق أن" السمعة الطيبة لا تكفي"، فإن الدبلوماسية الجزائرية تنتقل من الوعود والخطاب إلى الفعل، في ظل مرحلة تعرف تطورا مذهلا للدبلوماسيات الناعمة، خصوصا في القارة الإفريقية؛ والصين تقدم نموذجا في هذا السياق، نظرا لما حققته من نفوذ في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تغلب القوة والعقوبات.
- تعزيز أدوات القوة الناعمة في إفريقيا، لأنها توسع مجال الدور وفاعليته للجذب والإقناع والتأثير.
- لإحتكام إلى عقيدة - أي تحرك خارجي هدفه تحصيل إقتصاد ي -، عن طريق تعزيز الزيارات إلى الدول الإفريقية، لمرافقة رجال الأعمال والمستثمرين الجزائريين من أصحاب الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، والتركيز على منطقة غرب إفريقيا وشرقها، والدول التي تربطها علاقات تاريخيةكأنغولا وجنوب إفريقيا.
- الإعتماد على الشراكات الثنائية في تعزيز الدور الإقتصادي، كالشراكة الجزائرية–التركية، والإستفادة من تطور العلاقات الإقتصادية مع تركيا ووجودها الصاعد في القارة الإفريقية، بالشراكة في المشاريع الإستثمارية في البناء والصناعة ...إلخ، في السنغال ورواندا والموزمبيق.

3- الاقتراحات والتوصيات:

- إذن على الجزائر استيعاب هذه الدبلوماسية الإقتصادية وتصنيفها ضمن عوامل النفوذ، مع وضع أجهزة أو وكالات وطنية اقتصادية وتجارية مساعدة لوزارة الخارجية أو للسف ارات بالخارج، هدفها طرح الأفكار والإبتكارات مع اعطاء حظوظ للمؤسسات الناجحة في الداخل من الصغيرة والمتوسطة

للإستثمار و ضمان تسويق منتجاتها بالخارج، مع الإهتمام بالقطاع الفلاحي باعتباره المخلص الوحيد للإقتصاد الوطن من الأزمة في المستقبل.

- ❖ تبن دبلوماسية ذات أولوية اقتصادية، واضحة الإستراتيجية والأهداف، قائمة على الإصلاح المؤسسي للهياكل القائمة على إدارة العلاقات الإقتصادية الخارجية.
- ❖ جعل القطاع الخاص شريكا أساسيا في إدارة العلاقات الإقتصادية الخارجية.
- ❖ التفكير في الإنضمام للمنظمات التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الجزائر، من أجل الإرتباط مع مختلف الدول الإفريقية.
- ❖ تنشيط تفاعلات المبعوثين الدبلوماسيين الجزائريين في إفريقيا؛ والقيام بمعارض تجارية جزائرية في إفريقيا، قصد عرض وجذب الطلب الإفريقي للمنتوجات الجزائرية، والتشجيع على التفاعل بين الشعوب.
- ❖ تحفيز رجال الأعمال على التجارة في الدول الإفريقية عن طريق بعث تسهيلات عمل الصندوق الخاص لترقية الصادرات، التي تديرها وزارة التجارة، كتسهيلات مصرفية وجمركية خاصة في تنقل الأشخاص والإعانات، أو الترويج للبيئة الإستثمارية الإفريقية، مثل جنوب إفريقيا، نيجيريا، رواندا، إثيوبيا، غانا.

4. قامة المراجع:

1.4. الكتب

- اسماعي ل محمد بن قانة. اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، استراتيجيات ،المجلد ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان، 2012.
- اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأحوال والنظريات، الكويت، مطبوعات، 1971
- ثامر كامل الخزرجي ،العلاقات السياسية الدولية، ط 1، عمان : دار مجدلاوي للنشر،2009.
- حس ين عبد المطلب الأسرج. 2005، استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر)المجلد العدد 2013، القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي.
- زايد عبد الله مصباح، الدبلوماسية بيروت، دار الجبل، 1999.
- عبد السلام أبو قحف. لاقتصاديات والاستثمارات الدولية ،المجلد ط 1 الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.2012.
- عبد الغفار حنفي، و رسمية قرياقص.، مدخل معاصر في الإدارة المالية. الاسكندرية: الدار لجامعية للنشر والتوزيع.
- عبد الغفار حنفي، و رسمية قرياقص.، مدخل معاصر في الإدارة المالية.
- عز الدين فودة، النظم الدبلوماسية، القاهرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
- علي عباس. إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، المجلد ط 1 عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. 2007.
- فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة العربية، دار البيضاء: دار الحداثة للنشر والتوزيع، 1982.
- فريد النجار. الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- محمد بوعشة ، الدبلوماسية الج ا زئرية ، ط 1، بيروت: دار الجبل، 2004،.
- مصطفى محمد مدحت، و أحمد سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.
- نيك روبتر كاري كروسينسكي.، الاستثمار المستدام: فن الأداء طويل المدى. (علا أحمد إصلاح، المترجمون) القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2011.

❖ هاني رضا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، بيروت دار المنهل، 2006.

2.4. المذكرات وأطروحات الدكتوراه.

❖ سهى شوينحة، الدبلوماسية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، (غير منتشرة) كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا، 2013.

❖ شرع نورة، دور الدبلوماسية الاقتصادية في نمور الصادرات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021.

❖ عبد الحميد مشري الدبلوماسية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010/2009.

❖ عبد الكريم كاكي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

❖ فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر)دراسة حالة الجزائر(، مذكرة ماجستير)، جامعة فرحات عباس -سطيف، 2010/2009.

❖ محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام للمنظمة التجارة العالمية (الأثار الاستراتيجية)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2004.

❖ مولاي عبد القادر،" التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014 .

❖ نادية والي، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، الجزائر، 2014.

❖ هاجر أوناف، الديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في العلاقات الدول الساحل، مذكرة ماستر (غير منشورة) المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016/2015.

3.4. المجلات العلمية.

❖ رياض السنيح الدبلوماسية الاقتصادية في مرحلة العولمة وتنظيمها وعواملها، وثائق الوزارة الخارجية السورية.

- صورية تريمة، البعد الاستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية لتفعيل العلاقات الجزائرية – الافريقية، مجلة الناقد السياسية، العدد 02، المجلد 06، 2022.
- عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.
- عبد الهادي التازي، الحصانة الدبلوماسية في مفهوم السيرة النبوية، مجلة المنهل المغربية، عدد 17، تونس، ماي 1970.
- محمد العربي بن لخضر، أسماء يعقوب، تقييم الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي، مع الاشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، (أسبوعية الجزائر) ع04، أفريل 2016.
- محمد حسن علاوي،كريم بوروشة، تفعيل الش ا ركة الأورو ج ا زئرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي،العدد4، 2016.
- محمد سخري، التنافس الدولي في إفريقيا: الأهمية الإستراتيجية التي اكتسبتها القارة الإفريقية في السنوات القليلة الماضية، الموسوعة الجزائرية للد راسات السياسية والإستراتيجية ، تاريخ النشر 13 / 10 / 2021 .

4.4. المواقع الالكترونية:

- علي ياحي، تبون في مؤتمر برلين، بين مشاركة شكلية وفرض خطته لمنع الحرب في ليبيا، أندب دنت عربية، .تاريخ النشر: 19 جانفي 2020 على الرابط:

https://www.independentarabia.com/nade/87771

- مهماه بوزيان، الجزائر تملك مفاتيح " القوة الناعمة " و " القوة الحية " لإقتحام إفريقيا إقتصاديا، تاريخ النشر2016/12/04 ، على الرابط

https://www.el-massa.com/dz/%D9%8A%D8%A7

- الاذاعة الجزائرية:

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/195082023/05/12 .

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2017-2021 على الموقع:

www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des declarations-d .2023/ investissement-K .

5.5. المراجع الأجنبية.

- (OECD, OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, .1999)
- Corneliu MUNTEANU ،The impact of economic diplomacy over national economic security ،Case study on Eastern Partnership region International Economic Relations faculty Moldova.
- Dunning, J. H., & Pitelis, C. N. (2008). Stephen Hymer's Contribution to International Business Scholarship: An Assessment and Extension. International Business Studies..
- Francis, sempa ،US National security doctrines Historically reiewed ، American Diplomacy,2003 www.americandiplomacy.org.
- Nicholas Bayne,Stephen Woolcock,. , The New Economic Diplomacy: Decision-making and Negotiation International Economic Relations,...Ashgate Publishing,.
- Pyrros Papadimitriou and Victoria Pistikou ،Economic Diplomacy in National Security / Procedia Economics and Finance 19 (2015) 129.